ظاهرة الحمل فى الدرس النحوى	الدكتور / سعود غازي أبو تاكي الأستاذ المشارك في جامعة الملك عبد العزيز - جدة

مقدمة

الحمد لله المتفضل على عباده بنعم لا يحصى لها عدد، والصلاة والسلام على نبيه صاحب المقام، وبعد ...،

فموضوع هذا البحث هو : (ظاهرة الحمل في الدرس النحوي العربي) ، والحمل ظاهرة قديمة قدم نصوص اللغة ذاتها، عليه عول الخليل، وبه قرأ أبو عمرو، وعنه تكلم سيبويه، وفيه نظر الكسائى . ولا يزال النحاة – إلي يوم الناس هذا – على هدى من هؤلاء الأئمة يسيرون.

وتحاول هذه الدراسة تحديد مفهوم (الحمل في الدرس النحوي العربي) ، وصوره التي يرد عليها، وأسبابه، وضوابطه، ووظيفة كل، وعلاقته بأدلة النحو الأخرى .

فإن كان حصر موضوع الدراسة في قضية بعينها يتيح استكناه حقيقتها وإبراز دورها – فإن الشمولية هى الأقدر على معرفة جوانب القضية والعلاقات إلي تربط بينها والسياج الذي يلم شملها، وكل له فائدة .

ومادة هذا البحث شقان، هما :

الشق الأول : نصوص اللغة بكل مستويات فصاحتها، فجاءت فيه نصوص القرآن بقراءاته، ونصوص الحديث الشريف برواياته، ونصوص كلام العرب، شعرا ونثرا .

والشق الثاني : آراء النحاة واللغويين المبثوثة في ثنايا مؤلفـــاتهم على كثرتها .

منهج هذا البحث :

اتبع هذا البحث المنهج الوصفي، جمعا للنصوص وتنظيما وسردا، وشفعه بالمنهج التحليلي، نظرا في النصوص وتنظيرا .

خطة هذا البحث :

قد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون تمهيدا، وهو يقدم دراســـة لبعض القضايا ذات الشأن مما يوطئ لدراسة ظاهرة الحمل، ومباحث كل مبحث يخص صورة من صور ظاهرة الحمل النحوي، وهـــذه المبـــاحث هي:

المبحث الأول : الحمل علـــى المعنى .

المبحث الثاني : الحمل علـــى اللفظ .

المبحث الثالث : الحمل على الموضع .

المبحث الرابع : الحمل علـــى الجوار .

المبحث الخامس : الحمل على الأصل .

المبحث السادس : الحمل علـــى الفرع .

المبحث السابع : الحمل علـــى الكثرة .

المبحث الثامن : الحمل علـــى القلـــة .

المبحث التاسع : الحمل علـــى النظير .

المبحث العاشر : الحمل علـــى النقيض .

المبحث الحادي عشر : الحمل على الشبه .

المبحث الثاني عشر : الحمل على التقارض .

المبحث الثالث عشر : الحمل على التقاص .

ثم ختم هذا البحث بذكر أهم النتائج التي توصل إليها، وقد اكتفـــي بالنتائج الكلية .

التمهيد

يناقش :

أهمية هذا الموضوع

صعوبة هذا الموضوع

الدراسات السابقة

معنى مصطلح الحمل

عناصر الحمل

أسباب الحمل

دور الحمل في العربية

الحمل والدلالـــة

اجتماع حملين

صور الحمل مجملـــة

أهمية هذا الموضوع :

موضوع الحمل من الموضوعات ذات الشأن في الدراسة اللغوية والنحوية، ومما يوضح أهمية هذا الموضوع أمور، هي : تعدد ما يعبر به عن مفهوم الحمل، كثرة تناول النحاة واللغويين له في مؤلفاتهم، تعدد الأبواب التي يدخلها، وهذا إيضاح :

١ – تعدد ما يعبر به عن مفهوم الحمل، فمما ورد في ذلك :

أ – إجراء كذا مجرى كذا، ومنه : "وقد اعتبر مجرد الشبه اللفظي في سراويل، فأجري مجرى سرابيل، فلا يستبعد إجراء ثمان مجرى جوار"(١) .

ب – إلحاق كذا بكذا، ومنه : "فإلحاقه بالأكثر أولى من إلحاقه بالأقل"(٢) .

ج – إعطاء كذا حكم كذا، ومنه: "إذا أعطوا شيئا من شيء حكما ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه"(٣) .

د – إتباع شيء شيئا، ومنه : "ومن شأنهم أن يتبعوا الشيء نظيره"(٤) .

هـ – إنزال كذا منزلة كذا، ومنه : "وأما الحق والباطل فيكونان معرفة بالألف واللام ونكرة؛ لأنهما لم ينزلا منزلة ما لم يتمكن من المصادر"(٥) .

---

(١) شواهد التوضيح :٤٨ .
(٢) حاشية يس : ٣٢٢/٢.
(٣) الخصائص : ٦٣/١ .
(٤) رسالة الملائكة : ١٠٥ .
(٥) الكتاب : ٣٧٩/١ .

المبحث العاشر : الحمل علـــى النقيض .

المبحث الحادي عشر : الحمل على الشبه .

المبحث الثاني عشر : الحمل على التقارض .

المبحث الثالث عشر : الحمل على التقاص .

ثم ختم هذا البحث بذكر أهم النتائج التي توصل إليها، وقد اكتفـــي بالنتائج الكلية .

التمهيد

يناقش :

أهمية هذا الموضوع

صعوبة هذا الموضوع

الدراسات السابقة

معنى مصطلح الحمل

عناصر الحمل

أسباب الحمل

دور الحمل في العربية

الحمل والدلالـــة

اجتماع حملين

صور الحمل مجملـــة

أهمية هذا الموضوع :

موضوع الحمل من الموضوعات ذات الشأن في الدراسة اللغوية والنحوية، ومما يوضح أهمية هذا الموضوع أمور، هي : تعدد ما يعبر به عن مفهوم الحمل، كثرة تناول النحاة واللغويين له في مؤلفاتهم، تعدد الأبواب التي يدخلها، وهذا إيضاح :

١ – تعدد ما يعبر به عن مفهوم الحمل، فمما ورد في ذلك :

أ – إجراء كذا مجرى كذا، ومنه : "وقد اعتبر مجرد الشبه اللفظي في سراويل، فأجري مجرى سرابيل، فلا يستبعد إجراء ثمان مجرى جوار"[١] .

ب – إلحاق كذا بكذا، ومنه : "فإلحاقه بالأكثر أولى من إلحاقه بالأقل"[٢] .

ج – إعطاء كذا حكم كذا، ومنه: "إذا أعطوا شيئا من شيء حكما ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه"[٣] .

د – إتباع شيء شيئا، ومنه : "ومن شأنهم أن يتبعوا الشيء نظيره"[٤] .

هـ – إنزال كذا منزلة كذا، ومنه : "وأما الحق والباطل فيكونان معرفة بالألف واللام ونكرة؛ لأنهما لم ينزلا منزلة ما لم يتمكن من المصادر"[٥] .

---

(١) شواهد التوضيح :٤٨ .
(٢) حاشية يس : ٣٢٢/٢.
(٣) الخصائص : ٦٣/١ .
(٤) رسالة الملائكة : ١٠٥ .
(٥) الكتاب : ٣٧٩/١ .

و – هو مقيس على كذا، ومنه :"فإنما يحمل ما يجهل على مـــا يعـــرف، ويقاس الغائب بالشاهد "[١] .

٢ – كثرة تناول النحاة واللغويين له في مؤلفاتهم :

فسيبويه قد أكثر من تناوله وفصل له أبوابا خاصة، هي :

هذا باب ما يجري على الموضع لا علي الاسم الذي قبله[٢] .

هذا باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة ويحمـــل مـــرة أخرى علي اسم مبنى على الفعل[٣] .

هذا باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله[٤].

هذا باب ما يكون محمولا على (أن) فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولا علي الابتداء[٥] .

هذا باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الـــذي عمـــل فـــي المنفي[٦] .

هذا باب لا تجوز فيه المعرفة إلا أن تحمل على الموضع[٧] .

---

(١) المنصف : /١٠٢ .
(٢) الكتاب : ٦٦/١ .
(٣) نفسه : ٩١/١.
(٤) نفسه : ٣٠٧/١ .
(٥) نفسه: ١٤٤/٢.
(٦) نفسه ٢٩١/٢ .
(٧) نفسه : ٣٠٠/٢.

هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم [١] .

هذا باب منه ما أجري على موضع (غير) لا على ما بعد غير [٢] .

العطف على المحل مع الفصل أقوى [٣] .

هذا باب العطف على محل اسم لا النافية للجنس [٤] .

هذا باب إتباع المنادى لوصفه [٥] .

وخصص له ابن جنى عدداً من المسائل تناوله فيها، وهي :

توسع العرب في القياس وحمل الفرع على الأصل [٦] .

حملهم الأصل على الفرع [٧] .

الجر بالمجاور [٨] .

الحمل على أحسن الأقبحين [٩] .

---

(١) نفسه : ٣١٥/٢ .

(٢) نفسه : ٣٤٤/٢.

(٣) نفسه :١٧٤/١ ، ١٧٥ .

(٤) نفسه : ٣١٧/٢ .

(٥) نفسه : ٢٠٣/٢.

(٦) الخصائص : ١١١/١.

(٧) نفسه : ١١٣/١.

(٨) نفسه : ١٩١/١.

(٩) نفسه : ٢١٢/١.

حمل الشيء على غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم[١] .

الحمل على الظاهر[٢] .

حمل فعل يفعل -بكسر العين فيهما على فعل يفعلـ بضم العين فيهما[٣] .

حمل اللفظ على نقيضه في التعدية[٤] .

الحمل على المعنى[٥] .

الجوار[٦] .

الحمل على المعنى أو على اللفظ[٧] .

مراعاة اللفظ أو المعنى في كلتا وكل[٨] .

٣- تعدد الأبواب التي يدخلها الحمل :

تعددت الأبواب النحوية التي يدخلها الحمل بصوره المختلفة، وسوف يحدد البحث الأبواب التي تدخلها كل صورة من صور البحث في موضعها من البحث .

---

(١) الخصائص : ٢١٣/١.
(٢) نفسه : ٢٥١/١.
(٣) نفسه : ٣٧٩/١.
(٤) نفسه : ٣١١/٣
(٥) نفسه : ٤١١/٢
(٦) نفسه : ٢١٨/٣
(٧) نفسه : ٣١٤/٣
(٨) نفسه : ٣٣٥/٣ .

صعوبة هذا الموضوع :

نظرا لأهمية هذا الموضوع فقد وقفت صعوبات تحاول ثنى عزم من يحاول لغور هذا الموضوع سبرا، ومن مظاهر الصعوبة في هذا البحث :

أ – تعدد صور الحمل واختلاف العلماء في الفصل بينها :

من مظاهر صعوبة هذا الموضوع تعدد صور الحمل واختلاف العلماء في الفصل بينها، فبينما يرى الأشموني أن الحمل على المعنى عام يشمل الحمل على الموضع والعطف على التوهم يرى السيوطي أن الحمل على التوهم هو الحمل على المعنى ذاته[١] .

ويرى ابن الأنباري أن الحمل على الموضع هو الحمل على المعنى، ومن ثم وجه قول الشاعر:

حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلومُ

بأنه قد رفع المظلوم، وهو صفة للمعقب المجرور حملا على الموضع[٢] .

وقد رأى ابن يعيش أنه من الحمل على اللفظ أو من الحمل على المعنى "إذا عطفت على ما خفض بالمصدر جاز لك في المعطوف وجهان، أحدهما : أن تحمله على اللفظ فتخفضه، وهو الوجه، والآخر أن

---

(١) شرح الأشمونى : ١٥٨/٢.

(٢) الإنصاف : ٣٣١/١.

تحمله على المعنى[١] .

وابن السراج يعتدهما من الترادف "فالفرق بين العطف على الموضع والعطف على اللفظ أن المعطوف على اللفظ كالشيء يعمل فيهما عامل واحد؛ لأنهما كاسم واحد والمعطوف على المعنى يعمل فيه عاملان، والتقدير تكرير العامل الثاني[٢] .

ب – الاختلاف في تحديد الأبواب التي تدخلها صور الحمل :

لم يقتصر الخلاف في تحديد أنواعه والفصل بينهما فحسب، بل تجاوز ذلك إلي تحديد الأبواب التي يدخل فيها، وسوف يتضح هذا أثناء مناقشة كل صورة من صور الحمل .

الدراسات السابقة :

سُبق هذا البحث بعدة دراسات، تناقش موضوعه، إما جملة عن طريق دراسة قضية الحمل في اللغة عامة، وإما تفصيلا عن طريق دراسة جزئية من جزئيات قضية الحمل .

ولقائل أن يقول : ما دام موضوع الحمل قد درس جملة ودرس تفصيلا، فما الداعي إلي دراسته، وبذل الجهد فيه؟

والحق أن السائل سيجد في هذا البحث – إن شاء الله – النظرة الكلية التي تجمع بين المتباعدات، ثم تؤلف بينها، محدثة بناء متكاملا، لا تستطيع النظرة الجزئية – رغم أهمية دورها – أن تحدثه أو تهتدي إليه،

---

(١) شرح المفصل : ٦/٦٥.

(٢) الأصول : ٢/٦٥.

فإن كان العلم – حديثا – يميل إلي التخصص الدقيق، وتشـــقيق الأمـــور وتفتيتها، فإنه لا غني له – مطلقا – عن الربط بين الجزئيـــات؛ لإنشـــاء النظرية المتكاملة .

وأيضا سيجد السائل – إن شاء الله – يسرا في العثور على طلبته في هذا البحث، فقد كان، ولا يزال، تنظيم العرض له قدره، ولعل هذا مـــا رفع شأن الإمام مسلم – رضي الله عنه – وبزّ فيه البخاري – رضي الله عنه؛ ومن ثم قيل في جوانب التميز بين الإمامين :

قلت لقد فاق البخاري صحة وفاق في حسن الصناعة مسلم

إن السائل سيجد، كذلك، – إن شاء الله – مدارسة وحكما وتقييما لما سبق من دراسات في ظاهرة الحمل، عامة كانت أو خاصة، فهو لـــن يعدم الاستشهاد برأى لمن سبق أن درس ظاهرة الحمل، عامة أو جانبا من جوانبها، أو ردّا له أو تقييدا أو إطلاقا .

ثم إن سائلنا – أيضا – قد يجد – إن شاء الله – طيّ هذا البحـــث ما لم يجده في غيره من البحوث التي ناقشت هذه القضية . وهذا وارد – أولا – لأن شأن العلم – عامة والإنسانيات خاصـــة – متجـــددة، فليـــس صحيحا ما يقال : ما ترك الأول للآخـــر مـــن شـــيء ، و –ثانيـــا– لأن المتأخر، وإن كان تأخره يعنى المجيء بعـــد أن أخـــذ النـــاس مصـــافهم وأنصباءهم، تتاح له فرصة النظرة الكلية الشمولية – إن استطاع –[1] .

---

(١) بعض القدماء أولى الحمل اهتماما خاصا، فالزجاج في (إعراب القرآن) المنسوب إليه خصص له الباب الثلاثين، وترجم له بقوله : "هذا باب ما جاء في التـــنزيل وقد حمل فيه اللفظ على المعنى، وحكم عليه بما يحكم على معناه لا على اللفظ . إعراب القرآن ٦١٦/٢ .

الدراسة الأولى – (الحمل النحوي وأثره في اللغة) :

هذه الدراسة قام بها الشيخ عبد الله العزازى، وهى بحث مخطوط بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة .

طبيعة هذه الدراسة :

عرض الشيخ عبد الله العزازى في هذه الدراسة لأنواع الحمل المختلفة، وأفاض في ذكر الأمثلة على كل صورة من صور الحمل، ولم يعنَ كثيرا بالتحليل والمقارنة، فكان بحثه أقرب إلي التمثيل للظاهرة منه إلي التحليل والدراسة .

الدراسة الثانية – (الحمل في لغة العرب) :

قام بهذه الدراسة الدكتور دردير محمد أبو السعود، وهى كتاب مطبوع .

طبيعة هذه الدراسة :

هذه الدراسة خرجت كبيرة الحجم؛ إذ يربو عدد صفحاتها على أربعمائة صفحة، وقد درست أنواع الحمل كلها، ولكنها – كسابقتها – لم تعنَ بالتحليل والدراسة، مع الاعتناء بذكر الأمثلة .

الدراسة الثالثة – (دراسة الشيخ عبد الخالق عضيمة) :

درس الشيخ عبد الخالق عضيمة الحمل في كتابه(دراسات لأسلوب القرآن) تحت عنوان : (لمحات عن دراسة الحمل على اللفظ وعلى

المعنى)[1] .

طبيعة هذه الدراسة :

اقتصر الشيخ عضيمة – رحمه الله – في دراسته على الحروف والأدوات دون سواهما، وحرص على أن يجمع آراء النحاة واللغويين كعادته الاستقصائية دون كبير تحليل أو مقارنة، وإن كان هذا لا يمنع من أنه، على كل حال، قد أدلى بدلوه في دراسة ظاهرتى الحمل على المعنى والحمل على اللفظ .

الدراسة الرابعة – (ظاهرة قياس الحمل في اللغة) :

قام بهذه الدراسة الدكتور عبد الفتاح حسن البجة، وتقدم بها لنيل درجة الدكتوراه .

طبيعة هذه الدراسة :

هذه دراسة ضافية، صال صاحبها وجال في كتب اللغة، قديمها وحديثها، مستخرجا ما يمت للحمل بصلة، فأصبح ما جمع – على أهميته – عبئا ثقيلا، أدى إلي عدم إحكام الصياغة، واضطراب المنهج، واختلاط النتائج .

قسم هذه الدراسة إلي تمهيد وأحد عشر فصلا، وكان منهجه فيها مبنيا على "مرحلتين، ففي الأولى : تُرك فيها العلماء القدامى يفصحون عن آرائهم تجاه هذه الظاهرة، وفي الثانية : فُسح المجال للباحثين المحدثين أن

---

(١) القسم الأول: الحروف والأدوات : ٢٨٧/٣ .

يقولوا كلمتهم فيها"[١] .

الدراسة الخامسة – (ظاهرة الحمل على المعنى) :

قام بهذه الدراسة الدكتور محمد أشرف مبروك، وتقدم بها لنيل درجة الماجستير .

طبيعة هذه الدراسة :

درست ظاهرة الحمل على المعنى، وبينت أسبابها، ودورها في التراث اللغوي والنحوي، وعلاقتها ببعض أنواع الحمول الأخرى، مع إعطاء بعض الاهتمام لجانب الدلالة .

وقد جاءت في خمسة فصول، ناقش الفصل الأول تعريف الحمل على المعنى، ووضع حدودا تفرقه عن الحمل على التوهم والحمل على الموضع .

وناقش الفصل الثاني علاقة الحمل بعدة قضايا، هي :

- الحمل على المعنى والضرورة الشعرية .
- الحمل على المعنى والسماع والقياس .
- الحمل على المعنى والتأويل .
- الحمل على المعنى والمجاز .
- الحمل على المعنى والقياس .

---

(١) ظاهرة قياس الحمل : ٩ .

ودرس الفصل الثالث الحمل على المعنى والتذكير والتأنيث .

ودرس الفصل الرابع الحمل على المعنى والإفراد والتثنية والجمع .

ودرس الفصل الخامس علاقة الحمل على المعنى بالتضمين .

وخرج البحث بعدة نتائج، منها : وضع تعريف مقترح للحمل على المعنى، وجود ظاهرة الحمل على المعنى قديم قدم اللغة نفسها، الحمل على المعنى أكثر من أن يحصى في كلام العرب، الحمل على المعنى قياسي .

الدراسة السادسة – (ظاهرة الحمل على الجوار في القرآن الكريم) :

قام بهذه الدراسة الدكتور عبد الفتاح الحموز، ونشرتها مكتبة الرشيد، الرياض .

طبيعة هذه الدراسة :

عنيت هذه الدراسة – كما هو واضح من عنوانها – بدراسة الحمل على الجوار في القرآن الكريم، ووضح فيها الاهتمامُ البالغ بحصر الشواهد القرآنية، مع ذكر آراء النحاة واللغويين المبثوثة في ثنايا كتبهم أو في كتب التفسير، مع الاعتناء بالتحليل عند بعض منها .

الدراسة السابعة – (ظاهرة الحمل على الجوار بين التأييد والاعتراض) :

قام بهذه الدراسة الدكتور محمد أحمد عبد الرحمن الطيب، وهي بحث قدم للجنة الترقيات للحصول على درجة أستاذ مساعد .

طبيعة هذه الدراسة :

هذه الدراسة تحاول أن "تثبت أن الحمل على الجوار ظاهرة لغوية، وأن تحصي صور الحمل على الجوار، وأن تحدد ضوابطه وشروطه"[1] واتخذت – لتحقيق هذا الهدف – منهجا وصفيا تحليليا .

والملاحظ على هذه الدراسة أنها حشدت عددا كبيرا من الشواهد، قرآنا وشعرا، ونثرا، مع تكرار بعضها دون حاجة، مع ضمور جانب التحليل والدراسة .

الدراسة الثامنة – (الحمل على المعنى عند النحاة العرب) :

قام بهذه الدراسة الدكتور محمد يوسف حبلص، ونشرت في حولية كلية دار العلوم، العدد : (١٥)

طبيعة هذه الدراسة :

حدد المقصود بالحمل على المعنى، وأبان أن له صورتين :

الأولى : حمل مطبوع كان يراعى فيه الذي يقصده، وهو كثير في كلام العرب،المنظوم والمنثور، وهو يعتمد على فطرة العربي وسليقته .

والثانية : الحمل بوصفه علة من علل النحاة التي يلجئون إليها لتفسير الظواهر، وهو يعتمد على صنعة النحاة .

وقد حدد مراحل النظر إلي هذه الظاهرة : مرحلة الالتفات إليها ، ومرحلة استعمالها في استنباط الأحكام، وعرض لطائفة من المسائل التي

---

(١) ظاهرة الحمل على الجوار بين التأييد والاعتراض : ٩ .

استعمل فيها البصريون والكوفيون جميعًا الحمل على المعنى ، وطائفة أخرى انفرد البصريون بالحمل فيها، وطائفة ثالثة انفرد الكوفيون بالحمل فيها كذلك .

معنى مصطلح الحمل :

معنى الحمل لغة : الحمل ينطق بفتح الحاء وكسرها .

يقول صاحب (الكليات)[١] : "والحمل بالكسر ما كان على رأس أو ظهر ، والحمل بالفتح ما كان في بطن أو على شجرة"

ويقول الوسيط[٢] : "فبفتحها يعنى : فلان حمل على أهله : إذا كان ثقيل المرض، وما كان في بطن أو على شجرة، والهودج، والبعير عليه الهودج .

وبكسرها يعنى : ما يحمل على الظهر ونحوه، والهودج، والبعير عليه الهودج ."

في حين يرى ابن منظور رأيًا آخر "وقال بعض اللغويين : ما كان لازما للشيء فهو حَمل، وما كان بائنا عنه فهو حِمل" [٣] .

معنى الحمل اصطلاحًا :

يستعمل مصطلح (الحمل) إما دون قيد من جار ومجرور، فيقال : (الحمل) ، وإما بقيد من جار ومجرور، فيقال : الحمل على المعنى،

---

(١) الكليات : مادة ح . م . ل .

(٢) المعجم الوسيط :مادة ح . م. ل .

(٣) اللسان : ح . م . ل .

والحمل على النظير والحمل على اللفظ، ...إلخ صور الحمل التي سيذكرها البحث، ولكل صورة من صوره – بقيد أو بغير قيد – معنى اصطلاحيّ .

وإن كان يصعب تعريفه اصطلاحاً دون قيد من جار ومجرور لأنه قد استخدم في المؤلفات وعنى به عدة معان، هي :

أ – **الحمل بمعنى التشبيه** : يقول الأخفش مقراً عدم النصب في قوله تعالى : ﴿مَا هَذَا إِلا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[1] " (ما) لا تشبه في هذا الموضع بالفعل، وإنما تشبه بالفعل في الموضع الذي تحسن فيه الباء"[2].

ب – **الحمل بمعنى المضارعة** : يعبر الفراء في عدد كبير من سياقاته باستخدام مصطلح المضارعة للتعبير عن الحمل فيقول : "وكل اسم وصل مثل (من) و (ما) و (الذي) قد يجوز دخول الفاء في خبره لأنه مضارع للجزاء، والجزاء قد يجاب بالفاء" [3] .

ج – **الحمل بمعنى المجاز** : صنف أبو عبيدة مظاهر الحمل على المعنى على أنها من المجاز في كتابه (مجاز القرآن) ، يقول : "ومن مجاز ما جاء لفظه لفظ الواحد الذي لا جمع منه، ووقع معنى هذا الواحد

---

(١) المؤمنون : ٤٣ .

(٢) معاني القرآن : ١٣٦/١ .

(٣) نفسه : ٤٨/٢.

على الجميع قوله تعالي : ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾[١] في موضع (أطفالا) ، والعرب تضع لفظ الواحد في معنى الجميع"[٢] .

د- **الحمل بمعنى التأويل:** ورد ذلك عند السيوطي في (الاقتراح): "التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء جاء يخالف الجادة فيتأول"[٣].

ومن ثم عُرّف الحمل بأنه : قياس أمر على أمر وتحميل أحدهما على الآخر[٤] .

وقيل أيضا : الحمل هو إلحاق شيء بشيء آخر وإعطاؤه حكمه لوجود مشابهة بينهما في علة الحكم مع ثبوت الشروط وانتفاء الموانع[٥].

ولا يفهم مما سبق أنه لا فرق بين القياس والحمل، فالفرق قائم وإن طابق كل منهما الآخر حينا، يقول الزرقاني : "معنى القياس هنا الحمل إذ المشابهة منفية في بعضها ."[٦]

عناصر الحمل :

يتكون الحمل من ثلاثة عناصر، هي :

١- المحمول : وهو العنصر اللغوي الذي يحمل على غيره، ويراد

---

(١) الحج : ٥.

(٢) مجاز القرآن : ٤٤/٢.

(٣) الاقتراح : ٧٥.

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ٦٧.

(٥) الحمل في لغة العرب : ٨.

(٦) حاشية يس : ١١١/٢.

إدخاله في حكمه، ويسمى : المقيس أو المحمول .

٢- المحمول عليه : وهو العنصر اللغوي الذي يُحمل عليه غيرُه، ويراد إدخاله في حكمه، ويسمى : المقيس عليه أو المحمول عليه .

٣- الرابط بين المحمول والمحمول عليه : وهو الوسيلة المسوغة للربط بين المحمول والمحمول عليه .

أسباب الحمل :

وراء هذا الاعتداد الواضح بظاهرة الحمل أسباب، منها ما دفع العربي ابن اللغة نفسه إلي الحمل، ومنها ما يخص النحاة واللغويين، حيث حاولوا ردّ ما شذّ من نصوص إلي ما كثر لتستقيم قواعدهم وتسلم أحكامهم.

أولا - ما يخص ابن اللغة :

قد يلجأ ابن اللغة إلي الحمل بلاغة، يقول ابن جني : "قالوا صحراوات فأبدلوا الهمزة واوا لئلا يجمعوا بين علمي تأنيث، ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية، ثم قالوا : علباوان حملا بالزيادة على حمراوان، ثم قالوا : كساوان تشبيها له بعلباوان، ثم قالوا : قرّاوان حملا له على كساوان، على ما تقدم .

وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلي التصرف فيها، والتركح في أثنائها ؛ لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور، والشعر الموزون، والخطب والسجوع، ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئا، وتخيلهم ما لا يكاد

يشعر به من لم يألف مذاهبهم"[١].

فمما يعد سببا حمَل ابن اللغة على الحمْل :

١- اتساع اللغة وحاجة أهلها إلي التصرف فيها .

٢- وجود ألفاظ في اللغة متحدة الصيغة متعددة المعنى .

٣- عناية العرب بالمعنى، وقصدهم إليه .

ثانيا - ما يخص النحاة واللغويين :

أرسى النحاة قواعدهم طبقا للشائع والمطرد من كـــلام العــرب، وسموا ما عداه شاذًا أو نادرا، وقاس جمهور النحاة على الشائع المطـــرد، ولم يقيسوا على الشاذ أو النادر .

فمما يعد سببا حمَل النحاة واللغويين على الحمْل :

١- نظرية العامل وتسويغ العلامة الإعرابية .

٢- المحافظة على سلطان القاعدة النحوية .

٣- الاحتجاج للقراءات القرآنية .

٤- تخريج الضرورة الشعرية .

رأى البحث :

البحث يرى أن موقف جمهور النحاة واللغويين صواب ؛ لأنه يوافق النظرة الطبيعة، ولأن الاعتداد بكل ما ورد يعدّ جمعا بين الشيء ونقيضه،

---

(١) الخصائص : ٢١٤ ، ٢١٥.

مما يؤدى إلي الخلط والاضطراب، وهذا لا يعين على وضع علم وتعليمه لراغبيه وطالبيه .

وهم في اعتدادهم بالحمل وتنوع صوره مقتدون بفعل العربي – نفسه – ابن اللغة، يقول ابن جنى معقبا على قول الأعرابي: "جاءته كتابي فاحتقرها" : "أفتراك تريد من أبى عمرو وطبقته وقد نظروا، وتدبروا، وقاسوا، وتصرفوا أن يسمعوا أعرابيا جافيا غفلا، يعلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا : فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربى ذلك، ووقفهم على سمته وأمه"[1] .

ومما سبق يتضح أن محاولة اللغويين والنحاة المحافظة على اطراد قواعدهم وسلامتها كانت الدافع وراء الحمل بصوره الكثيرة .

دور الحمل في العربية :

لختلف في الحكم على دور الحمل في العربية، فمن راءٍ أنه سماعي، ومن راءٍ قياسيته، ومن راءٍ أنه لا يتجاوز كونه وسيلة من وسائل التأويل . يقول باحث : "لاحظ الدكتور تمام حسان أن الحمل يدخل حينا في إطار التأويل، ويدخله البعض في إطار السماع .

وقد كان سيادته – فيما رأى – ميالا إلي القول بقياسيته، فحاول التوفيق بين كونه سماعيا وكونه قياسيا وكونه تأويلا؛ إذ قال : ولكن هناك نوعا آخر سميناه (الحمل) وهو لا يصوغ عبارات جديدة، وإنما يحلل ما

---

(١) الخصائص : ٢٤٩/١.

يجد من الكلمات والجمل الواردة في المسائل بواسطة تعدية الأحكام المقيس عليها إليه[١] .

وقد أخذ الباحث على رأي الدكتور تمام حسان الملاحظات الآتية[٢] :

١- لا نوافق أن يكون دور الحمل مقصوراً على مجرد التحليل أو التوجيه وعدم استخدامه لصياغة عبارات جديدة، لا سيما أن القرآن الكريم، وهو بلسان عربي مبين، قد جاء منه الكثير والكثير من هذه الألفاظ أو التراكيب المحمولة على المعنى .

٢- التضمين : من أهم مظاهر (الحمل على المعنى) ، وقد أخذ المجمع القاهري قرارا بقياسيته .

٣- قول الدكتور تمام بقصر دور الحمل على مجرد التوجيه قد اقترب به من قول الأنباري بسماعية الحمل ؛ إذ ما الفرق بين السماع والقياس بمفهوم الدكتور تمام، وقد كان يمكن أيضا أن يكون السماع توجيها استدلاليا، لا سيما أنه أحد أقسام الاستدلال كما ذكر الدكتور تمام آنفا.

٤- قصر دور الحمل على مجرد التوجيه أو التحليل يدخله بقوة في إطار (التأويل) ، والتأويل أحد فروع التوجيه، وجعل منه التضمين الذي أقر المجمع قياسيته .

٥- القياس استعمل في صياغة جمع التكسير"أعتقد أن القياس أو الحمل أو التداخل إنما يعزى إليه السبب في تعدد أبنية جمع التكسير في اللغة

---

(١) الأصول : ٣٣٣٥.

(٢) انظر: رسالة (ظاهرة الحمل على المعنى) : ١٦٢ ، ١٦٣.

العربية، قبل اللهجات نفسها"[١] .

٦- الحمل على المعنى من المجاز، والمجاز قياسي كما صرح ابن جنى وغيره[٢] .

ويعد الدكتور على أبو المكارم الحمل على المعنى أهم وسائل التأويل، يقول : "هذا الأسلوب هو أهم أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق، وهو بدوره يبدأ من الأحكام المأخوذة عن القاعدة ومحاولة إسباغها على النص، ويعتمد في ذلك على بعض القواعد التي تنظم العلاقة بين النص والقاعدة لتنتج أثرها في مجال التطبيق"[٣] .

وعلى هذا فالحمل – من وجهة نظر البحث – وسيلة من وسائل التأويل اللغوي، وليس قاعدة، به يفسر الخروج عن الشائع المطرد من نصوص العربية ؛ لتطرد القواعد، وتسلم المقاييس .

الحمل يراعى فيه جانب الدلالة في النص :

لم يكن يقصد بالحمل مراعاة القاعدة فحسب، بل كان يراعى به الجانب الدلالي أيضا، يقول سيبويه : "تقول ما زيد كعمرو ولا شبيهًا به، وما عمرو كخالد ولا مفلحًا، النصب في هذا جيد لأنك إنما تريد : ما هو مثل فلان ولا مفلحا . هذا وجه الكلام . فإن أردت أن تقول : ولا بمنزلة من يشبهه جررت، وذلك كقولك : ما أنت كزيد ولا شبيه به، فإنما أردت:

---

(١) مشكلات لغوية :١٢١.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية :ع (١٤) ، سنة ١٩٣٤م ، ص ١٨٧ ، ١٨٨.

(٣) أصول التفكير النحوى: ٢٨٦.

ولا كشبيه به .

وإذا قلت ما أنت بزيد ولا قريبا منه فإنه ليس ههنا معنى الباء لم يكن قبل أن تجيء بها، وأنت إذا ذكرت الكاف تمثل، وتكون قريبا ههنا إن شئت ظرفا، فإن لم تجعل قريبا ظرفا جاز فيه الجر على الباء والنصب على الموضع"(١) .

جواز اجتماع حملين :

يجوز اجتماع حملين، ومن ذلك – مثلا – اجتماع الحمل على المعنى مع الحمل على اللفظ، دون منافاة الفصاحة، وقد مثل الشيخ يس لذلك بقول الشاعر :

لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم

فقد "قال (لذاته) بالتذكير حملا على لفظ (العيش) ثم قال : (دامت) بالتأنيث حملا على معناه"(٢) .

صور الحمل :

للحمل في اللغة صور عدة ، أهمها :

١– الحمل على المعنى . ٢ – الحمل على النظير .

٣ – الحمل على النظير والنقيض . ٤– الحمل على الأصل والفرع .

---

(١) الكتاب : ٦٩/١.

(٢) حاشية يس :١٨٧/١ ، ١٨٨.

٥ – الحمل على التشابه والتماثل . ٦– الحمل على الأكثر .

٧– الحمل على التقاص والتقارض . ٨– الحمل على الجوار .[١]

وقد رأى الباحث أن يرتبها على هذا الوضع :

١– الحمل على المعنى . ٢ – الحمل على اللفظ .

٣ – الحمل على الموضع . ٤– الحمل على الجوار .

٥ – الحمل على الأصل . ٦– الحمل على الفرع.

٧– الحمل على الكثرة . ٨– الحمل على القلة .

٩– الحمل على النظير . ١٠– الحمل على النقيض .

١١– الحمل على الشبه . ١٢– الحمل على التقارض .

١٣– الحمل على التقاص .

والملاحظ من التناظر بين الترتيبين أن :

١– صاحب (ظاهرة قياس الحمل) اعتد أن الحمل على اللفظ والموضع زوجان متكاملان كما أن الحمل على النظير والنقيض – مثلا – زوجان، في حين أن البحث اعتدهما زوجين غير متكاملين كما أنه اعتد الحمل على المعنى منفردا عنهما وغير متكامل معهما، والبحث يوافقه[٢] .

---

(١) هذا ترتيب صاحب (ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية):١٩٦.

(٢) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية:٢٧٩.

٢- ذكر صاحب (ظاهرة قياس الحمل) أن من صور الحمل : الحمل على الأكثر[١] ، ولم يذكر : الحمل على القلة، ويبدو أن هذا من قبيل السهو، والدليل على ذلك مناقشته إياه بعد[٢] .

وسيلى توضيح كل صورة من صور الحمل .

الحمل على المعنى

يناقش البحث تحت هذا العنوان عدة نقاط، هي :

مفهوم الحمل على المعنى، أهميته، تعبيرات تطلق عليه، صوره، علاقته بالعطف على التوهم، ضوابطه .

أولا - مفهومه :

الحمل على المعنى هو "أن يعطى حكم الشيء ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما"[٣] ، وبالنظر إلى ما ورد من أمثلة الحمل على المعنى عند النحاة واللغويين قرر باحث أن الحمل على المعنى هو : "حمل لفظ على معنى لفظ آخر أو حمل تركيب على معنى تركيب آخر لشبه بين اللفظين أو التركيبين في المعنى المزاجي فيأخذان حكمهما النحوي مع ضرورة وجود قرينة لفظية أو معنوية تدل على ملاحظة اللفظ أو التركيب، ويؤمن معها اللبس"[٤] .

---

(١) نفسه : ١٩٦.

(٢) نفسه :٤٣٢.

(٣) مغنى اللبيب : ٦٧٤ .

(٤) ظاهرة الحمل على المعنى : ٦ .

ثانيا أهميته :

الحمل على المعنى كثير في كلام العرب، شعراً ونثراً، وكذلك ورد منه في القرآن الكريم والحديث الشريف، وقد اختلف في إقراره .

فمما كان يقرره ويرضاه ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو قال : "سمعت رجلا من اليمن يقول : فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له : أتقول : جاءته كتابي، فقال : نعم، أليس صحيفة؟ "[١] .

ويقول الفراء : "وربما ذهبت العرب بالواحد إلى الجمع وبالجمع إلى الواحد"[٢] وهو كثير جدا في القرآن الكريم[٣].

ويقول عنه ابن جنى : "اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن الكريم، وفصيح الكلام منثورا ومنظوما، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا"[٤] .

ويقول أيضا : "والحمل على المعنى واسع في هذا اللفظ جداً"[٥] .

ويقول عنه ابن فارس : "وهذا يتسع جداً"[٦] .

---

(١) الخصائص: ٢٤٩/١ .

(٢) معاني القرآن :٤٢٦/١ .

(٣) السابق:٣ /١٦٧، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الثاني : ٣٩٨/٤ .

(٤) الخصائص : ٤١١/٢ .

(٥) نفسه : ٤٢٣/٢ .

(٦) الصاحبي : ٢٤٥ .

ويقول ابن برى: "الحمل على المعنى كثير ... وقد جاء في كلام العرب : من حمل الشيء على شيء آخر إذا تقاربا في المعنى ما لا يكاد يحصى"(١).

الحمل على المعنى قد اختلف في موقف العرب منه، فمنهم من كان يقره ويرضاه، ومنهم من كان ينكره ويرى أنه نوع من ضعف المتكلم وعيه .

ومما كان ينكره ما ورد عن طرفة بن العبد حين سمع قول المسيب بن علس :

وقد أتناسى الهم عند احتضاره بناج عليه الصيعرية مكدم

فقال : استنوق الجمل، وهو يشير بأن المسيب قد أخطأ، فالصيعرية صفة للناقة، قد استعملها صفة للجمل، وهو نقد يدل على إدراك طرفة لمعاني الألفاظ(٢).

مما سبق يتضح أن الحمل على المعنى قد اتسع غوره لغة ونصوصا، وبالقدر نفسه شغل مساحة كبيرة في فكر النحاة واللغويين .

ثالثا : تعبيرات أطلقت على الحمل على المعنى :

استعملت عدة تعبيرات وكان يقصد بها ما يقصد بالحمل على المعنى، وهي :

---

(١) ملك النحاة : ٩٤ ، ٩٥.

(٢) النقد في الموشح للمرزباني : ٩٨.

١ – التأويل :

يقول الرماني : "وأما الحمل على التأويل في التأنيث فنحو :﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[١] ومن قرأه بالياء حمله على اللفظ[٢] .

٢– التداخل :

يقول ابن السيد البطليوسي : "وكذلك قياس من قال : طوال وظراف وجسام إذا كسر للجمع أن يقول : طوال وظراف وجسام، كما يفعل من يقول : طويل وظريف وجسيم، وهذا يسمى التداخل"[٣] .

٣– القياس :

فمثلا يجعل الدكتور تمام حسان "الحمل أحد قسمي القياس"[٤] .

٤– العطف على التوهم والحمل على المعنى :

قد يطلق على ظاهرة (الحمل على المعنى) مصطلح (التوهم) ، ولكن البعض يتحرج من هذا الإطلاق خاصة إذا وردت الظاهرة في القرآن الكريم، ومن أنصار هذا الاتجاه ابن هشام، يقول في تخريج قوله تعالى: ﴿لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ

---

(١) الأحزاب : ٣١.

(٢) معاني الحروف : ١٥٩.

(٣) الاقتضاب : ٦٥/٢.

(٤) الأصول : ٣٣٣.

﴿الصَّالِحِينَ﴾[١] : "بالجزم، فقيل : عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء، وجزم أصدق، ويسمى (العطف على المعنى) ، ويقال له في غير القرآن : (العطف على التوهم)" [٢] ، وهو رأى الشيخ الصبان، ورأى الشيخ يس[٣] .

والحمل عل التوهم مما اعتد به بعض النحاة واللغويين في تخريج ما شذ على المطرد الذي بنيت القاعدة على أساس منه، بل اعتده البعض من دلائل عبقرية النحاة واللغويين، يقول العلامة على النجدي – طيب الله ثراه – : "وربما اهتدوا في بعض مذاهب التأويل والتخريج إلى خطرات نفسية بارعة، وفقوا فيها ورجعوا إليها في غير مشكل من مشكلات الإعراب، رجعوا إليها في قول زهير[٤] .

بدا أنّى لست مدركَ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئا إذا كان جَائيا

وفي قول متمم بن نويرة[٥] :

لعمري وما دهري بتأبينِ مالكٍ ولا جزعا مما أصابَ فأوجعا[٦]

---

(١) المنافقون :١٠.

(٢) المغني : ٤٢٣.

(٣) حاشية الصبان : ٣٠١/٣ ، ٣٠٢ ، وحاشية يس : ٣٦٢.

(٤) الكتاب : ٨٣/٢ ، ٤١٨ ، ٤٥٢ ، مغنى اللبيب : ص ٩٦ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٩١ ، وشواهد الأشمونى : رقم (٥٨٤) .

(٥) الكتاب :٣٣٧/١ ، شواهد المغنى اللبيب : ١٩٢.

(٦) من قضايا اللغة والنحو : ٨٩.

ويقول : "فكأن كلا الشاعرين حين هم بالعطف في بيته توهم أنه أخذ في المعطوف عليه بغير الواقع، فجر الأول، ونصب الآخر لهذا التوهم"(١) ، ثم يقول عن موقف النحاة : "وهذا الذي ذكر النحاة أن الوهم يصنعه في اللغة هو الذي يرى الناس أنه يصنعه كذلك في الحياة، فنحن إذ نبصر شيئا يشبه آخر ويذكر به فنستغرق فيه حتى نتوهم أنه هو - لا نتمالك أن تجيش له نفوسنا وتتحرك له جوارحنا بمثل ما تجيش النفوس وتتحرك الجوارح لأصله حين نبصره عيانا لا توهما"(٢) .

ويرى آخرون أنه لا داعية تدعو إليه - مع التحرج من التأثم عند استعمال مصطلح (التوهم) مع القرآن الكريم - ففي الحمل على المعنى مندوحة عنه، وعليه خُرج قوله تعالى : ﴿فَعَسَى اللهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُواْ عَلَى مَا أَسَرُّواْ فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ * وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُواْ أَهَؤُلاء الَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُواْ خَاسِرِينَ﴾(٣) .

فقد قرئت (يقولَ) بالنصب "فوجهت على أن هذا القول لم يكن إلا عند الفتح وأنه محمول على المعنى، فهو معطوف على (أن يأتي) إذ معنى (فعسى الله أن يأتي) معنى : فعسى أن يأتي الله، وهذا الذي يسميه النحويون (العطف على التوهم) يكون الكلام في قالب تقديره في قالب

---

(١) نفسه :٩٨ .

(٢) نفسه : ٩٩.

(٣) المائدة : ٥٢ ، ٥٣.

آخر، إذ لا يصح أن يعطف على لفظ (أن يأتي) لأنه لا يصح أن يقال : فعسى الله أن يقول المؤمنون، إذ ليس في المعطوف ضمير اسم الله ولا سببي منه، وأجاز ذلك أبو البقاء على تقدير ضمير محذوف، أي : ويقول الذين آمنوا به"[١] .

والبحث يرى رأى ابن هشام ومن تبعه .

رابعا ـ صور الحمل على المعنى :

للحمل على المعنى صور عدة منها استعمال الواحد للدلالة على الجمع، واستعمال الجمع للدلالة على ما دونه، واستعمال الجمع للدلالة على المثنى، ومعاملة المذكر معاملة المؤنث، ومعاملة المؤنث معاملة المذكر، معاملة الكلمة معاملة ما بمعناها .

وهذا توضيح لكل صورة :

١- استعمال الواحد للدلالة على غير المفرد :

أ- للدلالة على الجمع :

قد يستعمل الواحد في موضع الجماعة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾[٢]، ففي آية غافر لفظ الطفل في موضع الجمع من قبيل الحمل على المعنى "وحسن لفظ الواحد هنا، لأنه موضع تصغير لشأن الإنسان وتحقير لأمره، فلاق به ذكر الواحد لذلك، لقلته عن الجماعة؛

---

(١) النهر الماد : ٣/٥٠.

(٢) غافر :٦٧.

ولأن معناه أيضا نخرج كل واحد منكم طفلا، وقد ذكرنا هنا نحو هذا، وهذا مما إذا سئل الناس عنه قالوا : وضع الواحد موضع الجماعة اتساعا في اللغة، وأنسوا حفظ المعنى ومقابلة اللفظ به، لتقوى دلالته عليه، وتنضم بالشبه إليه"[1] . ولا شك أن القرآن إذ يعدل عن لفظ لآخر يعدل لحكمة، وقد حاول البعض التماس هذه الحكمة، ومنهم العلامة النجدي – طيب الله ثراه – فقد حاول أن يلتمس علة مجيء كلمة (الطفل) في القرآن الكريم ثلاث مرات بلفظ المفرد مقصودا به الجمع، في قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ من عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾[2] وقوله تعالى : ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أو إخوانهن أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾[3] .

---

(١) المحتسب : ٢/ ٢٦٦ ، ٢٦٧.

(٢) الحج : ٥ .

(٣) النور : ٣١ .

وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ من عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ (١) . في حين لم يأت بلفظ الجمع إلا مرة واحدة في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا بَلَغَ الأَطْفَالُ منكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ واللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾(٢) .

يقول : "وإذ ننظر إلى هذه الآيات الثلاث نتبين أن الآيتين : الأولى والثانية لا تتحدثان عن الأطفال في عموم حالهم، وأيا ما كانت مرحلة طفولتهم، ولكنهما تتحدثان عنهم أول عهدهم بالحياة، حين يخرجون إليها، ويتنسمون هواءها .

والأطفال في هذه الحال جمع عددا، ولكنهم فرد واحد حقيقة ومعنى، مهما تعددت شخصياتهم، وتباينت صورهم وألوانهم، وتخالف آباؤهم وأمهاتهم؛ لأنهم يتوحدون في سر الوجود وحكمة الخلق . أليسوا جميعا على الفطرة البيضاء، لا يتخالفون فيها ولا يتفاوتون ... فالطفل إذن بلفظ الإفراد أحق بهذا المقام وأصلح له؛ لأنه يوحي بإفراده ما لا يوحى بجمعه، وينبه إلى ما لا ينبه الجمع إليه .

أما الآية الثالثة فتتحدث عنه مع الذين يباح للنساء أن يبدين زينتهن لهم، ونلاحظ أنهم ذكروا جميعا بلفظ الجمع . أما الأطفال فقد ذكروا وحدهم بلفظ الإفراد . وهنا قد يسأل سائل : أما يقتضي ظاهر الأسلوب

---

(١) غافر : ٦٧.

(٢) مع القرآن الكريم : ١٠٩ .

ونسق التعبير أن يجري على الأطفال مثل ما جـــرى علـــى الآخريـــن، فيذكروا أيضا بلفظ الجمع؟ ... فالأطفال هنا كالأطفال هناك في الآيتيـــن السابقتين، أو يكادون، وإن كانوا قد بعدوا من عهـــد الـــولادة خطـــوات، وقضوا من عمرهم سنين، لكنهم في قضية إبداء الزينة ســـواء؛ لأنهـــم لا يزالون على سنن الفطرة من البراءة والطهر ... فكيف يصح في شـــرعة البيان والإعجاز أن يذكروا مع من ذكروا معهم بلفظ الجمـــع مثلهـــم ... فليذكر الآخرون إذن بألفاظ الجموع، على ما جرت به عادة الأسلوب فـــي ظاهر الحال ؛ لتكون الكلمات على مثل مدلولاتها، ومطابقة لحال كل منها دون تغيير . أما الأطفال فلهم شأن غير الشأن، وفيهم مزية يتفردون بها، فليذكروا وحدهم بلفظ الواحد خاصة، تنبيها على ما تميزوا بـــه، وإشـــارة إليه، وغناء بإشعاع اللفظ في إفراده عن بيان أمره بالألفاظ والعبارات .

أما إذا بلغ الأطفال الحلم فقد انتقلوا من طور الطفولة الخالصة إلى طور التكليف والنزول على حكم الشرع في شئون العبادة، وأحوال السلوك . وقد أخذت شخصياتهم تتنوع، وخصائص نفوسهم تتميز، واســـتحقوا إذا ذكروا في أداء منسك أو ملابسة شعيرة أن يذكروا بلفظ الجمع ... ويعبر القرآن عنهم على هذا النحو في قوله – عز من قائل – :﴿وَإِذَا بَلَـــغَ الأَطْفَالُ منكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِـــن قَبْلِهِـــمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ واللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[1] .

---

(١) مع القرآن الكريم : ١٠٩ .

وكذلك استخدم لفظ العبد مكان عبيد أو عباد[١] .

يقول ابن جنى في تخريجه لقراءة :﴿**فادخلي في عبادي وادخلي جنتي**﴾[٢] في قراءة ابن عباس وعكرمة والضحاك وأبى الشيخ الهانئ والكلبي وابن السميفع : "هذا لفظ الواحد، ومعنى الجماعة أي : عبادي، كالقراءة العامة، وقد تقدم القول على نظيره، إنما خرج بلفظ الواحد ليس اتساعا واختصارا عاريا من المعنى، وذلك أنه جعل عباده كالواحد، أي : لا خلاف بينهم في عبوديته، كما لا يخالف الإنسان نفسه"[٣].

فابن جنى هنا يعيب على من يذكر أن علة هذا هو الاتساع أو الاختصار دون أن يعول على المعنى، يربطه به ويستوحيه منه .

ويبين الأستاذ على النجدي ناصف علة خلاف مقتضى الظاهر في قوله تعالى : ﴿**إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ إِلا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا**﴾[٤] .

يقول : "الذي يسترعي الانتباه حقا، ويثير السؤال إلحاحا هو التعبير بلفظ عبد مكان العبيد أو العباد في هذه الآيات؛ لأن المقام بحسب مقتضى الظاهر للجمع لا للمفرد، فالآيات كما لا يخفى تتظاهر على

---

(١) مع القرآن الكريم : ١١٦ - ١١٨.

(٢) الفجر : ٢٩ .

(٣) المحتسب : ٣٦١/٢ .

(٤) مريم: ٩٣ .

تصوير حال الناس كافة يوم يعرضون على ربهم أي حال البشر منذ خلقهم إلى يوم يبعثون، هم إذن الكثرة التي لا أكثر منها في إحصاء البشر، والعدد الذي لا يحصيه إلا الله تعالى، فإذا هم لا يذكرون في هذا المقام بلفظ الجمع فمن ذا الذي يذكر فيه؟ ومتى يذكرون فيه إذا قدر لهم أن يذكروا؟[1] .

ويقول : "ولفظ العبد في الآيات يومئ من طرف خفي إلى مشهد مهيب من مشاهد الآخرة، مشهد لا كالمشاهد، ولا الناس فيه كالناس، فالملك يومئذ لله الواحد القهار، وكل من في السماوات والأرض خاشع مقهور، والناس بين يدي الله أشباه متساوون، حتى كأنهم فرد واحد، تتكرر ذاته وتتوحد ملامحه، لقد ذهبت من بينهم الفوارق، فلا علية ولا سوقة، ورفعت من دونهم الحجب، فالتقى الأحمر والأسود، ومحيت الحقب والقرون، فالتقى الماضي والحاضر، ورد الأول على الآخر .

تقطعت الأسباب فانفض الأنصار والأعوان، وتناكر الخلصان، فلا يسأل حميم حميما، وقطعت الأرحام، فلا يجزى والد عن ولده، ولا مولود هو جاز عن والده شيئا، وانحلت عرى الأنساب، فكل يعزى لآدم وحده، ولا يعزى معه لأبيه، ولا أحد من أصوله الأقربين أو الأبعدين .

خرست الألسنة، وخشعت الأبصار، ووجلت القلوب، وذهبت النفوس ضياعا بين القلق والاطمئنان، وبين اليأس والرجاء، لا تدرى ما الله صانع بها، ولا المصير الذي هي صائرة إليه، فتشابهت الملامح والسمات، وتوافقت المشاعر والخلجات، المنظر واحد، والمخبر واحد،

---

(١) مع القرآن الكريم : ١١٦.

حتى ليتمثل الجمع في هيئة الفرد، ويتراءى البعيد في القريب، وما كان ذلك كله ليكون لولا وضع (العبد) بلفظه المفرد مكان (العباد) أو (العبيد) أو غيرهما من جموعه، وهو وحده الذي أدى المعنى الذي ذكرنا أداء إشارة وتلميح، لا إشارة[١] بسط وتصريح"[٢] .

ب- للدلالة على المثنى :

سواء كان اسما، مثل : استخدم رسول بمعنى رسولين في قوله تعالى : ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[٣] .

أو ضمير، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٤] قال الزمخشري : فإن قلت : لم قيل : ولا ينفقونها، وقد ذكر شيئان، قلت ذهابا بالضمير إلى المعنى دون اللفظ لأن كل واحد منهما جملة وافية وعدة كثيرة ودنانير ودراهم"[٥].

والرازي يرى أن ذلك من وجوه هي :

- أن كل واحد منهما جملة وآنية ودنانير ودراهم .
- أن يكون التقدير : ولا ينفقون الكنوز .

---

(١) يستقيم المعنى هنا إذا استبدلت كلمة (أداء) بكلمة (إشارة) .
(٢) مع القرآن الكريم : ١١٧ ، ١١٨.
(٣) الشعراء : ١٦.
(٤) التوبة : ٣٤.
(٥) نكت الأعراب في غريب الإعراب : ١١٩.

- قال الزجاج : التقدير : ولا ينفقون تلك الأموال[١] .

٢- استعمال الجمع للدلالة على ما هو دونه :

يستعمال الجمع للدلالة على ما هو دونه، أي المفرد والمثنى

أ- استعمال الجمع للدلالة على المفرد :

قد يحمل الجمع على المفرد ومنه ﴿بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾[٢] قرأ نافع بالجمع (خطيئاته)، يقول مكي بن أبى طالب : "قرأ نافع بالجمع، حمله على

معني الإحاطة، والإحاطة إنما تكون بكثرة المحيط، فحمله على معنى الكبائر"[٣]

وقد وردت عدة ألفاظ في اللغة يجوز الحمل معها على المعنى، وهي :

(كل ، بعض ، كلا ، كلتا ، كأين ، من ، ما)

ب- استعمال الجمع للدلالة على المثنى :

قد يستعمل الجمع للدلالة على المثنى، ومن ذلك استعمال (طائعين) مكان طائعتين في قوله تعالى : ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[٤] .

---

(١) التفسير الكبير : ٤٧/١٦ .

(٢) البقرة : ٨١.

(٣) الكشف : ٢٤٩/١.

(٤) فصلت: ١١.

٣- حمل المثنى على المفرد :

قد يحمل المثنى على المفرد، ومنه قوله تعالى :﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾[١] ومن المعروف أن اللؤلؤ والمرجان إنما يخرجان من الماء المالح لا من العذب"[٢] .

٤-حمل المثنى على الجمع :

وقد يحمل المثنى على الجمع، ومنه قوله تعالى :﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾[٣] .

يقول سيبويه : "وسألت الخليل رحمه الله عن : ما أحسن وجوههما؟ فقال : لأن الاثنين جميع، وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا ذاك، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفردا وبين ما يكون شيئا من شيء . وقد جعلوا الفردين أيضا جميعا، قال الله جل ثناؤه : ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَاحْكُمْ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾[٤] .

ويقول الفراء : "ربما ذهب العرب بالاثنين إلى الجمع كما يذهب

---

(١) الرحمن : ٢٢.

(٢) تأويل مشكل القرآن: ٢٨٧ ، البرهان : ٣/٣.

(٣) سورة (ص) : ٢١.

(٤) سورة (ص) :٢١ ، ٢٢.

بالواحد إلى الجمع"[١]

ويقول الزمخشرى : "الخصم الخصماء، وهو يقع على الواحد والجمع... فإن قلت هذا جمع، وقوله : خصمان تثنية فكيف استقام ذلك؟

قلت معنى خصمان فريقان خصمان، والدليل عليه قراءة من قرأ : ﴿خصمان بغى بعضهم على بعض﴾"[٢] .

وكأن الزمخشري يريد أن يقول : إنه مثنى حمل على معنى الجمع لأن الخصم يتكون من عدد من الأفراد[٣] .

ويقول العلامة على النجدي ناصف – طيب الله ثراه – : "وعرض الخليل للآية فرأى أن الاستعمال فيها من قبيل جعل المفردين جمعا، فقد نظر إليها نظرة لغوية مجردة، قوامها أن العرف اللغوي في استعمال المثنى قد يجعله كالجمع ويعامله معاملته، ولم يبين سر هذا

---

(١) معاني القرآن : ٢/٣٩١ .

(٢) الكشاف: ٣/٣٢٣.

من النكت التى تدل على مراعاة اللغويين العرب للمقام ما ذكره الزمخشرى في تحديد ناصب (إذ) في قوله تعالى : "وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب"، يقول :"فإن قلت بم انتصب (إذ)؟ ، قلت: لا يخلو إما أن ينتصب بأتاك، أو بالنبأ، أو بما حذف، فلا يسوغ انتصابه بأتاك؛ لأن إتيان النبأ رسول الله –صلى الله عليه وسلم – لا يقع إلا في عهده، لا في عهد داود، ولا بالنبأ؛ لأن النبأ الواقع في عهد داود لا يصح إتيانه رسول الله –صلى الله عليه وسلم – ، وإن أردت بالنبأ القصة في نفسها لم يكن ناصبا، فبقى أن ينتصب بمحذوف، وتقديره: وهل أتاك نبأ تحاكم الخصم" (الكشاف : ٣/٣٢٣) .

(٣) ظاهرة الحمل على المعنى : ٢٨٠.

الاستعمال في الآية، وما كان القرآن ليذهب فيها هذا المذهب إلا وثمة سر مكنون تنطوي عليه"[١].

وحاول أن يتلمس العلة من مجيء ضمير الجمع عائدا على (الخصم) بلفظها المفرد، فقال : "ولعل سر العدول في الإسناد عن سنن الإفراد إلى الجمع هو - والله أعلم - أن داود عليه السلام كان حينئذ عاكفا على عبادة ربه في المحراب، وكان منه لحراسه أمر سابق جرت عادته به : ألا يؤذن لأحد عليه وهو فيه، لهذا منعوا الملكين أن يدخلا من الباب، فكان أن تسوروا المحراب، وخلصا إليه على حين غفلة منه، وهو عاكف فيه .

وطبيعي في مثل هذه الحالة ألا يظن داود أو غيره ممن عسى أن يكون في مقامه - أن اللذين خلصا إليه فرد أو اثنان، ولكن فردان وراءهما جمع كبير؛ لأن المحراب منيع، والحراس من حوله قيام، فأنى لرجلين اثنين مهما أوتيا من قوة، ورزقا من حيلة أن يتسنماه، ويقتحما عليه خلوته بغير معونة قادرة، مهدت لهما السبيل ومدت لهما الأسباب؟

وطبيعي كذلك أن يفزع داود حين يراهما، وأن يسبق إلى تصوره أن جنده قد قهر، وأن ملكه قد ذهب، وما هذان الرجلان بين يديه إلا رسولان أرسلهما من وراءهما، ليفاوضاه في الخطب الذي ألم به ... وما أظن إلا أن الآية - والله أعلم - إذ عدلت في الإسناد عن مقتضى الظاهر - إلا أنها قصدت إلى تصوير ما هجس في صدر داود، وما ذهب به

---

(١) مع القرآن الكريم : ١١٥.

الوهم إليه"[١] .

٥- حمل الجمع على المثنى :

قد يحمل الجمع على المثنى "العرب تجعل لفظ الجمع على معنى الاثنين"[٢] ، ومنه قوله تعالى :﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[٣] ، فقد أطلق اسم القلوب على القلبين وليس لهما إلا قلبان[٤].

يقول الفراء معللا : "كل شيء موحد من خلق الإنسان إذا ذكر مضاف إلى اثنين فصاعدا جمع، فقيل لقد هشمت رءوسهما وملأت ظهورهما وبطونهما ضربًا"[٥] .

٦- معاملة المؤنث معاملة المذكر :

قد يذكر المؤنث، وهذا كثير، يقول ابن جنى : "وتذكير المؤنث واسع جدًا، لأنه رد فرع إلى أصل"[٦] .

ويذكر النحاة واللغويون أمثلة لذلك، ومنها "قول بعض العرب : ما جاءني إلا امرأة، فيذكرون حملا على المعنى في أحد"[٧] .

---

(١) نفسه : ١١٥.
(٢) مجاز القرآن : ١١٨/١.
(٣) التحريم : ٤.
(٤) البرهان : ٢٧٣/٢.
(٥) معاني القرآن : ٣٠٦/١.
(٦) الخصائص : ٤١٥/٢.
(٧) ارتشاف الضرب : ٣٥١/١.

ومنها قوله تعالى :﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[١] فالتذكير في الآية جاء حملا على المعنى إذ الرحمة بمعنى الغفران والعفو، وقيل بمعنى المطر[٢] .

٧- معاملة المذكر معاملة المؤنث :

وهذه صورة قليلة إذا ما قورنت بسابقتها؛ لأنها رد أصل على فرع بعكسها، ولعل في حوار التوزي للسجستاني إيضاحا " : ما تقول في الفردوس؟ قال : هو مذكر، قال فإن الله عز وجل يقول :﴿الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[٣] .

قلت ذهب إلى معنى (الجنة) فأنثه كما قال عز وجل : ﴿مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[٤].

فقال لي : يا غافل، الناس يقولون : نسألك الفردوس الأعلى، فقلت: يا نائم هذه حجتي لأن الأعلى من صفات الذكران؛ لأنه أفعل ، ولو كان مؤنثا لقال : العليا"[٥] .

حيث أنث العشر لما كانت الأمثال بمعني الحسنات، حمل الكلام

---

(١) الأعراف : ٥٦.

(٢) ارتشاف الضرب : ١/ ٣٥١.

(٣) المؤمنون : ١١ .

(٤) الأنعام : ١٦ .

(٥) أمال الزجاجي : ١١٨ ، مجالس العلماء : ٤١ .

على المعنى[١] .

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : "أسرعوا بالجنازة فإن تك صالحة فخير تقدمونها، وإن تك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم"[٢] .

قال ابن مالك : "أنث الضمير العائد على الخير، وهو مذكر، فكان ينبغي أن يقول : "فخير تقدمونه،لكن المذكر يجوز تأنيثه إذا أول بمؤنث"[٣].

٨- مراعاة المعنى في الألفاظ المبهمة أو ما يدل على الجمع :

أ- الألفاظ المبهمة :

الألفاظ المبهمة مثل : كل وبعض وكلا وكلتا وكم ومن وما ... إلخ قد يراعى معناها فتعامل معاملة غير المفرد، وهذا حمل على المعنى، وقد يراعى لفظها، وهذا حمل على اللفظ.

ففي قوله تعالى : ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾[٤].

حمل على لفظ "كل" ولذلك قيل : (آتي) بالإفراد .

---

(١) إعراب القرآن المنسوب للزجاج : ٢/ ٦٢١.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب الإسراع بالجنازة .

(٣) شواهد التوضيح : ٨٤ .

(٤) مريم : ٩٣ .

وفي قوله تعالى : ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾[١] حمل على المعنى ولذلك قيل : {أتوه} بالجمع

ب- ما يدل على الجمع :

قد تكون بعض الألفاظ مفردة ولكنها تدل على جمع من مثل بعض أسماء الأجناس كالبط "له ثلاث من البط ذكور فتسقط الهاء من ثلاث مع إرادتك الذكور لحملك العدد على لفظ (البط) وهو مؤنث"[٢] . ومن مثل الأسماء المفردة التي تدل على أجزاء كفريق ورهط ...إلخ .

٩- حمل فعل على آخر وتعديه بحرفه الذي لا يتعدى به في الأصل :

ومن الحمل على المعنى عند ابن جنى كذلك تعدى الفعل بحرف لا يتعدى به في الأصل "واعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فإن العرب تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن الفعل في معنى ذلك الآخر؛ ولذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"[٣] .

ولا يرى البحث أن هذا من الحمل على المعنى، بل هو من (النيابة) حيث ينوب الحرف عن الحرف، كما يرى الكوفيون، وهو أيسر تصورا من أن يعد من الحمل على المعنى أو من التضمين كما يرى ابن جنى ومن تبعه "هذا باب يتلقاه الناس مغسولا ساذجا من الصنعة، وما أبعد

---

(١) النمل: ٨٧ .

(٢) الجمل في النحو: ١٣٣ .

(٣) الخصائص : ٢/٣١٠ .

الصواب عنه؛ وذلك أنهم يقولون : إن (إلى) تكون بمعنى (مع) ويحتجون بقوله سبحانه : ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[١] أي : مع الله ..."[٢] .

١٠- حمل حرف على آخر :

ويعد البعض أيضا من الحمل على المعنى تضمن الحرف معنى حرف آخر، وعليه حمل قول الشاعر :

إذا رضيت عليَّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

أراد : عنى[٣] .

وواضح أن هذا من الحمل على النقيض ، فهو الأولى والأظهر؛ حيث حمل (رضي) على (سخط) ؛ ولذلك تعدى (رضي) بحرف الجر (على) الذي يتعدى به الفعل (سخط) ، وعده من الحمل على النقيض أولى وأظهر لأن الفعل المذكور يستدعي نقيضه بصورة أيسر .

خامسا ـ ضوابط الحمل على المعنى :

الأصل أن يأتي الكلام على وجهه دون حمل أيا كان نوعه، ولكن قد يخرج عن الأصل ويحمل على نوع ما من أنواع الحمل، ولكن ليس الحمل جائزا على كل حال، وإنما له ضوابط هي :

---

(١) الصف: ١٤ .

(٢) الخصائص : ٣٠٦/٢ ، ٣٠٧ .

(٣) نفسه : ٣١٢/٢ .

١- يحمل على المعنى بعد الحمل على اللفظ :

ومنه قراءة رفع (شركاؤهم) في قوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[١] "لما قال : قتل أولادهم تم الكلام، فقال : (شركاؤهم) على المعنى لأنه علم أن لهذا التزيين مزينا، فالمعنى زينه شركاؤهم"[٢].

٢- وجود ما يقوى المعنى :

إذا وجد ما يقوى المعنى ساغ الحمل "اعتبار التأنيث في واحد المعدود إن كان اسماً فبلفظه تقول : ثلاثة أشخص قاصد نسوة، وثلاث أعين قاصد رجال؛ لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث، هذا ما لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنى أو يكثر فيه قصد المعنى، فإن اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى"[٣].

ويحشّى الصبان قائلا : "(عشر أبطن) أي قبائل، فالقياس عشرة أبطن لأن البطن مذكر بحسب اللفظ لكنه راعى المعنى وهو القبيلة لوجود ما يقوى المعنى وهو : (هذه وقبائلها)"[٤].

٣- كثرة الاستعمال :

إن كثرة استعمال اللفظ تجيز الحمل على المعنى، فإذا كثر

---

(١) الأنعام : ١٣٧ .

(٢) المقتضب : ٢٨١/٣ .

(٣) شرح الأشموني : ٦٢/٤ .

(٤) حاشية الصبان : ٤ / ٦٣ .

استعمال لفظ ما للدلالة على شيء عومل معاملة هذا الشيء، من ذلك شيوع استخدام نفس في التعبير عن الإنسان ومن ثم جاز حملها عليه في قولهم : ثلاثة أنفس، يقول الصبان : "قوله (ثلاثة أنفس) فيه الشاهد لأنه كان قياس ثلاث أنفس لأن النفس مؤنثة لكنه راعى المعنى وهو مذكر لكثرة استعمال النفس في الإنسان"(١) .

٤- تمام المعنى :

يشترط أن يكون المعنى قد تم، ومن ثم يكون الحمل على المعنى واضحا، يقول الشاعر :

وجدنا الصالحين لهم جزاء وجنات وعينا سلسبيلا(٢)

ولذلك أخذ على الشاعر قوله :

لن تراها ولو تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيبا(٣)

حيث نصب (طيبا) حملا على المعنى في (تراها) .

٥- كون المحمول في معنى المحمول عليه :

يقول السهيلي عن قول خالد بن عبد العزي :

أصحا أم قد نهى ذكره أم قضى من لذة وطره

"الذكر جمع ذكره، كما تقول بكرة وبكر، والمستعمل في هذا

---

(١) شواهد التوضيح : ٨٤ .

(٢) الإفصاح : ٣١٤ ، والبيت لعبد العزيز الكلابي في الكتاب : ٢٨٨/١ .

(٣) الشاهد لابن قيس الرقيات في ملحق ديوانه : ١٧٦ ، وكتاب سيبويه : ٢٨٥/١ .

المعنى ذكرى بالألف، وقلما يجمع فِعلى على فعل، وإنما يجمع على فعال، فإن كان أراد في هذا البيت جمع ذكرى وشبه ألف التأنيث فله وجه، لأنهم قد يحملون الشيء على الشيء إذا كان في معناه"[١] .

٦- فك الالتباس :

إذا خيف وقوع اللبس دلالةً على حمل المعنى، يقول أبو علي الفارسي : "إذا كانوا قد حملوا الكلام في النفي على المعنى دون اللفظ لم يؤد إلي اختلال معنى ولا فساد فيه، وذلك نحو قولهم : "شر أهر ذا ناب" ، وشيء جاء بك، وقوله :

وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي[٢]

وقولهم : قلَّ أحد لا يقول ذاك، وقولهم : نشدتك الله إلا فعلت، وكل هذا محمول على المعنى حيث يؤدى إلى الالتباس يكون واجبا"[٣] .

٧- الحمل على المعنى سماعي :

يقول الأنباري : في تعليل حذف علامة التأنيث من اسم الفاعل : "لو كان الاختصاص سببا لحذف علامة التأنيث من اسم الفاعل لوجب أن يكون ذلك سببًا لحذفها من الفعل؛ فيقال : المرأة طلق، وطمث، وحمل،

---

(١) الروض الأنف : ١/٣٧ .

(٢) هذا عجز بيت للفرزدق وتمامه :

أنا الضامن الراعي عليهم وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

الديوان ١/٣٧٠ ، ٢/ ٣١٥ .

(٣) الأشباه والنظائر : ١/١٨٨، ١٨٩ .

كما يقال : طالق، وطامث، وحائض، وحامل؛فلما لم يجز أن تحذف علامة التأنيث من الفعل دل على أنه تعليل فاسد، ولا يلزم هذا على قـــول مـــن حمله على المعنى كأنه قال : إنسان حائض؛ لأن الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع، والتعليل بالاختصاص ليس باتساع"[١] .

من مجمل هذه الضوابط تتضح مجانبة الصواب لمن رأى أنه من الحمل على المعنى التوسع .

اعتدّ الدكتور محمد حبلص من صـــور الحمـــل علـــى المعنـــى التوسع[٢] ، وعليه خرّج قول عبد الله بن الزبعرى :

يا ليت زوجك قد غدا متقلدا سيفا ورمحـــا

فحمل الرمح على معنى السيف لا لفظه .

ومن ذلك أيضًا :

إذا ما الغانيات برزن يومًا وزججن الحواجب والعيون

فحملت العيون على معنى الحواجب .

ومثله كذلك قول الشاعر :

تراه كأن الله يجدع أنفه وعينه إن مولاه ثاب له وقر

فحملت عينه على معنى أنفه توسعًا

---

(١) الإنصاف : ٢/٧٨١ .

(٢) انظر الحمل على المعنى عند النحاة العرب : ١٤٣ ..

بل هو متوسع فيه أو مؤول : "إن الشيء قد يعطف على الشيء لفظًا والمعنى فيهما مختلف فيقدر عامل للمعطوف، أو يتوسع في معنى العامل الأصلي، وعلى ذلك يمكن أن نقدر – باعتبار الحذف – عاملا في الشاهد الأول : وهو (حاملا رمحا) وفي الثاني : (كحلن العيونا) وفي الثالث (يفقأ عينيه)"[١] .

ولا يرى البحث هذا من الحمل على المعنى، والقضية هي : أنه قد لوحظ اختلاف استعمال حروف الجر مع فعل أو مشتق ما، فاختلف في توجيه هذه الظاهرة :

فمن يرى أنها تضمين .

ومن يرى أنها إنابة .

ومن يرى أنها توسيع .

ومن يرى أنها تقارض أو تقاص .

"مذهب البصريين أن أحرف النصب وأحرف الجزم كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ كما في وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ في جُذُوعِ النَّخْلِ [٢] ، إن (في) ليس بمعنى (على) لكنه شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمن بعضهم (شرين) في قوله (شرين بماء البحر) معنى (روين) وأحسن في قوله : (أحسن بي) معنى : (لطف) ، وإما على

---

(١) انظر الإنصاف : ١/٦١١-٦١٣ .

(٢) طه : ٧١ .

شذوذ إنابة كلمة عن كلمة، وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذا، ومذهبهم أقل تعسفا"[١].

ولا يرى البحث أنها من التقارض أو التقاص، فالنص الذي يستشهد به صاحبه على أن هذه الظاهرة من التقارض أو التقاص لا يعين على ذلك، والنص هو : "وقد افترق العلماء في تقارض حروف الجر، فأما الكوفيون فيرون صحة وقوع بعض الحروف موضع بعضها الآخر، وأما البصريون فلا يرون ذلك، قال المرادي : وما تقدم من نيابة الباء عن غيرها من حروف الجر هو جار على مذهب الكوفيين ومن وافقهم في أن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض"[٢] .

فالواضح من النص المنقول عن المرادي أنه يرجح النيابة لا التقارض .

الحمل على اللفظ

يناقش البحث تحت هذا العنوان عدة نقاط، هي :

مفهوم الحمل على اللفظ، أهميته، ضوابطه .

أولا ـ مفهومه :

الحمل على اللفظ هو "أن يحمل لفظ على لفظ آخر فيأخذ حكمه: "تعطى الكلمة الثانية حكم الكلمة الأولى الموضوع لها أصالة مثال ذلك

---

(١) المغنى : ١١١/١.

(٢) ظاهرة قياس الحمل :٥٠٨.

قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾[١] فقد أعطى كلمة (واحدة) حكم كلمة (نفس) فأورده مؤنثة؛ لأن النفس مؤنثة، علما بأنها هنا مقصود بها آدم – عليه السلام – وإنما أنث حملا على لفظ (النفس)[٢] .

ثانيا ـ أهميته :

اللفظ مراعى في التراث اللغوي العربي كما أن المعنى مراعى كذلك، يقول ابن الحاجب : "إن العرب كما ترعى المعاني، فكثيرا ما ترعى الألفاظ"[٣] .

وإن كان الحمل على اللفظ مقدما على الحمل على المعنى " إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدئ بالحمل على اللفظ، وعلل ذلك بأن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، وأما المعنى فخفي راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والباءة به أولى، وبأن اللفظ متقدم على المعنى لأنك أول ما تسمع اللفظ تفهم معناه عقبه، فاعتبر الأسبق، وبأنه لو عكس لحصل تراجع لأنك أوضحت أن المراد أولا، ثم رجعت إلى غير المراد"[٤] .

وكذا دل الاستقراء على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى، وكثرة موارده دليل على قوته، فلا يستقيم أن يكون قليل الموارد أقوى من

---

(١) النساء : ١ .

(٢) إعراب ثلاثين سورة : ٨٦ .

(٣) الأمالي النحوية: ٣/٨٧ .

(٤) الأشباه والنظائر :١/١٨٩.

كثير الموارد"[١] .

ومنه قول بعضهم : "نحن لا ننكر الحمل على المعنى في كلامهم ولا التنقل من معنى إلى معنى، ولكن الظاهر ما صرنا إليه، لأن الحمل على اللفظ والمعنى من الحمل على المعنى دون اللفظ"[٢].

ثالثا ـ ضوابط الحمل على اللفظ :

١- يحمل ما لا يعرف اشتقاقه على ما يعرف :

يحمل ما يعرف اشتقاقه على ما لم يعرف اشتقاقه، ومنه الحكم على همزتي (أرنب وأفكل) بالزيادة رغم أنهما مجهولتا الاشتقاق حملا لهما على ما عرف اشتقاقه نحو :أحمر"[٣] .

٢- الحمل على ظاهر اللفظ أولى[٤] :

الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره.

قيل في اشتقاق (موظب) ووزنه : "فإنك إن جعلته (مفعلا) كان من واو وظاء وباء، وهو بناء مستعمل، يقال : وظب على شيء وظوبا أي دام، وإن جعلته (فوعلا) كان من (مظب) ، وهو غير مستعمل، فحكم بزيادة الميم، كذلك (معلى) لأنك إن جعلت الميم زائدة كان من عين ولام

---

(١) نفسه : ١/١٨٩ .

(٢) الإنصاف : ٢/٥٠٩ - ٥١١.

(٣) شرح الأشموني : ٤/٢٥٢ .

(٤) الإنصاف : ١/٢٤٣ .

وواو، وهو مستعمل، وإن جعلت الألف زائدة أن من ميم وعين ولام، وهو غير مستعمل، وفيه نظر لقولهم : معلت الشيء أخذته بسرعة . وإنما أوردت مثالين إشارة إلى أنه إذا لم يعارض شبه الاشتقاق أغلب الوزنين رجح بشبهة الاشتقاق أغلب الوزنين، فإن عارضها أغلب الوزنين فبعضهم يقدم أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق؛ لأن الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره"(١).

٣- الحمل على ما له مثال أولى:

الحمل على ما له مثال أولى من الحمل على ما لا مثال له، قال الجاربري في وزن (أورنان) من قولهم : (يوم أرونان) :"إنه ليس ... له"(٢) .

٤- الحمل على اللفظ يسبق الحمل على المعنى:

إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، إذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ، فالمعنى أقوى؛ ولذا يبعد الرجوع إليه بعد الحمل على اللفظ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوى الرجوع إلى الأضعف(٣).

ومنه قوله تعالى : **"ومن أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره**

---

(١) شرح الجاربردي : ٢/ ٢٣٥ ، ٢٣٦.

(٢) نفسه : ١/٢٣٤ .

(٣) الكليات : ٢/ ١١٨.

عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون"[١] .

حيث حمل على اللفظ فعاد الضمير مفرداً في قوله : "من أسلم وجهه لله وهو محسن" ثم جمع في قوله : "فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون" حملا على معنى (من)[٢] .

ولم يخرج عن هذا الأصل إلا موضع واحد في قوله تعالى : ﴿وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ﴾ [٣].

فوحد يؤمن وذكره على لفظ (من) ، وكذلك (يدخله جنات) ثم قال ﴿وَيُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾[٤] فجمع على معنى (من) ، ثم قال : ﴿قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾ ، فرجع بعد إلى التوحيد ومن المذكر إلى المؤنث من لفظه إلى معناه، ولا يرجع من معناه إلى لفظه إجماعا من النحويين[٥] .

وكي يمكن الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى يشترط أن يكون الكلام متصلًا ومرتبطًا، فإن كان الكلام منفصلًا فقد جوزه قوم ومنعه آخرون، وممن أجازه أبو حيان، ومثل له بقوله : "كم مسكين تصدقت

---

(١) البقرة: ١١٢.

(٢) البحر المحيط : ١/ ٣٥٢.

(٣) الطلاق :١١.

(٤) الطلاق :١١.

(٥) البحر المحيط : ١/ ٥١.

عليهم، وأما الصدقة عليه فأرجو فيه الثواب"[١] .

وممن منعه ابن عطية، ورد عليه أبو حيان، قال : "وقد ثبت ما أنكره (ابن عطية) في كتاب الله تعالى وفي لسان العرب"[٢] .

الحمل على الموضع

يناقش البحث تحت هذا العنوان عدة نقاط، هي :

مفهوم الحمل على الموضع، المسائل التي يحمل فيها على الموضع، ضوابط الحمل على الموضع .

أولا ـ مفهومه :

المحل أو الموضع لغة هو المكان[٣] . واصطلاحًا الحركة الإعرابية التي تلزم موضعًا معينًا، ومن ثم يستحقها اللفظ أو التركيب أو الجملة بحلولها هذا المحل .

وفرق واضح بين الحمل على الموضع (المحل) والحمل على المعنى، وإن كان البعض عدهما سواء، يقول ابن يعيش معقبًا على قول لبيد :

حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلومُ

"إذا عطفت على ما خفض بالمصدر جاز لك في المعطوف

---

(١) ارتشاف الضرب : ١/ ٣٨٤.

(٢) البحر المحيط : ١/ ٥١.

(٣) اللسان : مادة (ح ل ل) .

وجهان، أحدهما : أن تحمله على اللفظ، فتخفضه وهو الوجه، والآخر أن تحمله على المعنى"[١].

وإن كان الأولى أنه من الحمل على الموضع "فرفع المظلوم، وهو صفة للمجرور الذي هو (المعقب) حملا على الموضع لأنه في موضع رفع بأنه فاعل، إلا أنه لما أضيف المصدر إليه دخله الجر للإضافة"[٢] .

ثانيا ـ المسائل التي يحمل فيها على الموضع :

اختلف في المسائل التي يحمل فيها على المحل أو الموضع، فسيبويه لا يجيز الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل والصفة المشبهة، فإن ورد شيء من هذا فعلى إضمار ناصب أو رافع، وأيده الرضي[٣].

وأجاز الرضي حمل تابع ما أضيف إليه المصدر للمشاكلة، ويرى الجرمي منع حمل التابع على محل المجرور في الصفة لأنها هي الموصوف معنى والعامل فيها واحد في ظاهر الإعراب .[٤]

ومنه اختلافهم حول جواز الإتباع على المحل في التوابع "ظاهر كلامه جواز الإتباع على المحل في جميع التوابع، وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين، وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلي أنه لا يجوز الإتباع على المحل، وفصّل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل

---

(١) شرح المفصل : ٦٥/٦ .

(٢) الإنصاف : ٣٣١/١ .

(٤)الكافية : ١٩٨/٢.

(٤) نفسه : ١٩٧/٢ ..

ومنع في التوكيد والنعت . والظاهر الجواز لورود السماع، والتأويل خلاف الظاهر ."[١]

وقد جمع الدكتور البجة المسائل التي يحمل فيها على الموضع، هي :

أولا – تابع المنادى :

يجوز حمل تابع المنادى على اللفظ أو الموضع، والتابع إما أن يكون وصفا، أو توكيدا، أو بدلا، أو عطف نسق، أو عطف بيان، والمنادى هو المفرد المعرفة لا غيره أو العلم .

والتابع صفة في قول الشاعر :

إن هند المليحة الحسناء وأي من أضمرت لخل وفاء

يقول ابن الشجري :"المنادى المفرد المعرفة يجوز في صفته المفردة بالألف واللام النصب حملا على الموضع ... ويجوز في صفته الرفع حملا على اللفظ؛ لأن ضمته إن كانت بناء تشبه ضمة الإعراب لاطرادها في كل اسم منادى مفرد معرفة"[٢] .

وقرئ (غيره) بالرفع والجر في قوله تعالي: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُ﴾[٣] .

---

(١) شرح الأشموني ٢/٢٩١ .

(٢) الأمالي الشجرية ١/٣٠٧.

(٣) الأعراف /٥٩ .

"بالجر على لفظ (إله) بدلًا أو نعتًا، وبالرفع عطفا على موضع من إله"[١]

والتابع مؤكد في قولهم: (يا تيم أجمعون وأجمعين) إن شئت رفعت على اللفظ، وإن شئت نصبت على الموضع[٢].

والتابع عطف بيان في قول ذى الرمة :

إني وأسطار سطرن سطرا لقائل يا نصرُ نصرٌ نصرا

قال ابن هشام: " لأن (نصرا) الثاني مرفوع والثالث منصوب فلا يجوز فيهما أن يكونا بدلين لأنه لا يجوز (يا نصر) بالرفع ولا (يا نصرًا) بالنصب، قالوا : وإنما (نصر) الأول عطف بيان على اللفظ، والثاني عطف بيان على المحل"[٣] .

- والتابع عطف نسق ومنه قوله تعالي: "يا جبال أوبي معه والطير"[٤]

فقد قرئ لفظ (الطير) بالنصب عطف على موضع (جبال) وبالرفع حملًا على لفظ (جبال)[٥] .

ومنه قول كثير عزة:

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٣٦٠.

(٢) شرح المفصل٢/ ٢، ٣

(٣) شرح شذور الذهب: ٥٢٠ .

(٤) سبأ :١٠ .

(٥)التبيان:١/ ٤٩٣.

وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا

ولا موجعات القلب حتى تولـــت

"يروى بنصب (موجعات) بالكسر عطفًا على محل قوله: (ما البكا)"[١] .

ثانيًا – تابع اسم (إنَّ) :

اختلف في جواز العطف على موضع اسم (إنّ) قبل تمام الخـــبر، "ذهب الكوفيون إلي أنه يجوز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخـــبر، واختلفوا بعد ذلك، فذهب أبو الحسن على ابن حمزة الكســـائي إلـــي أنـــه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل (إن) أو لم يظهـــر، وذلك نحو قولك : (إن زيدا وعمرو قائمان وإنك وبكر منطلقان).

وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلي أنه لا يجوز ذلـــك إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إنّ) .

وذهب البصريون إلي أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال"[٢] .

ثالثا– تابع اسم (لا) النافية للجنس:

مما يجوز معه الحمل على الموضع تابع اسم لا النافية للجنـــس، وإن كان قد اختلف في حمل تابع اسم إن على الموضع فإنه لم يختلف في تابع اسم لا النافية للجنس " أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضـــع

---

(١) شرح الأشمونى ٢/ ٣٢ .

(٢) الإنصاف : ١/ ١٨٦ .

قبل تمام الخبر مع لا، نحو: (لا رجل وامرأة أفضل منك)"[١] فتابع اسم لا النافية للجنس يجوز فيه عدة وجوه، هي :

أ- النصب والتنوين حملا على موضع اسم لا وحده.

ب- البناء على الفتح .

ج- الرفع حملا على موضع لا واسمها معًا.

رابعا- تابع المضاف إلي اسم الفاعل أو المصدر:

فمن تابع المضاف لاسم الفاعل قول الشاعر:

الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجّى خلفها أطفالها

فقد روى بخفض (عبد) على اللفظ ونصبه على الموضع[٢]

- ومن تابع المضاف للمصدر قول الشاعر:

حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقها المظلومُ

"كأنه قال: طلب المعقب حقه، ثم أضاف المصدر إلي المعقب وهو فاعل بدليل أنه قال (المظلوم) بالرفع حملا للوصف على الموضع"[٣]

خامسًا – تابع الاسم الداخل عليه حرف زائد:

تابع الاسم الذي تدخل عليه الحروف الزائدة يجوز فيه الحمل على

---

(١) نفسه : ١/ ١٨٦ .

(٢) المقرب١/١٢٥، ١٢٦.

(٣) الإنصاف ١/ ٢٣٢ .

الموضع، ومنه قوله تعالى "هل من خالق غير الله يرزقكم" حيث رفع (غير) حملا على موضع (خالقٌ) وهو الرفع، ويجوز فيها الجر صفة حملا على اللفظ، وعليه جاءت الآية الأخرى "فأصدق وأكن من الصالحين"[١] .

حمل (أكن) على موضع فأصدق لأن موضعه الجزم على جواب التمني، وقوى الحمل على الموضع عدم ظهور الإعراب فيه[٢] .

سادسًا- المستثنى:

قد يتعذر إعراب المستثنى بدلًا من المستثنى منه على اللفظ فيحمل على الموضع " وحيث تعذّر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل"[٣] .

ثالثا ـ ضوابط الحمل على الموضع :

اختلف في ضوابط الحمل على الموضع، فأبو حيان يرى أن له ضوابط ثلاثة[٤]، هي:

١- أن يكون للاسم لفظ وموضع .

٢- أن يكون الموضع بحق الأصالة .

٣- أن يكون هناك محرز للموضع .

---

(١) المنافقون: ١٠ .

(٢)البيان في إعراب القرآن ٢/ ٤٤١ .

(٣)الفوائد الضيائية ١/٤٢٣.

(٤)ارتشاف الضرب : ٢/ ١٦٠.

وابن هشام اشترط ثلاثة ضوابط، هي"[١]

١- أمان ظهوره في الفصيح :

ومثل له بقولهم : (ليس زيد بقائم) و (ما جائني من امرأة) حيث يمكن أن تسقط (الباء) في المثال الأول فتنصب (قائم) ، ومن الممكن أن تسقط (من) في المثال الثاني فترفع (امرأة) .

٢- أن يكون الموضع بحق الأصالة :

ومن ثم يجوّز قول من قال : (هذا ضارب زيدا وأخيه) ، وعلل ذلك بأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل .

٣- وجود المحرز :

أي يشترط وجود الطالب لهذا المحل، ومن ثم لا يجوز أن يقال : (إن زيدا وعمرو قائمان) لأن الذي رفع (زيد) هو الابتداء، والابتداء هو التجرد، والتجرد قد انتفي بدخول (إن).

ولم يشترط الكوفيون وبعض البصريين وجود المحرز لصحة الحمل على الموضع فلذا أجازوا : (إن قائم وعمرو) بالعطف على المحل[٢] .

ويأخذ ابن هشام على أبي حيان عدم أخذه بالشروط الثلاثة

---

(١) المغني : /٤٧٣ ، ٤٧٤.

(٢)انفسه: ٤٧٤ .

واشتراطه أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع لأنه جعل صورة المسألة شرطا لها[١] والبحث يؤيد وجهة نظر ابن هشام .

ضوابط الحمل على الموضع من وجهة نظر البحث :

إضافة إلي ما ذكره الأئمة الأعلام يذكر البحث هـذه الضوابـط، هي:

١-يحمل على الموضع إذا تعذر الحمل على اللفظ الظاهر :

لا يحمل على الموضع إلا إذا تعذر الحمل على اللفظ الظاهر "إنما يصار إلي المحل إذا تعذر الحمل على اللفظ الظاهر" ومن ثم أجاز النحـاة حمل تابع ما أضيف إليه المصدر على اللفظ . ومن ثم قيل : "فإذا عطفت على المجرور فالحمل على الجر الظاهر أولى" [٢].

٢- لا يشترط في الحمل على الموضع أن يكون بعد تمام الكلام :

منع بعض العلماء أن يحمل على المعنى قبـل تمـام الكـلام "لا يعطف على الموضع إلا بعد تمام الكلام؛ لأنه حمل على التأويل، والحمل على التأويل قبل التمام فاسد[٣] .

وأجاز الكسائي والفراء[٤] ، وهو ما يراه البحث.

---

(١) نفسه : ٤٧٤.

(٢) شرح الكافية:١/٣١ .

(٣) التبصرة : ١/٢١١، حاشية يس : ١/٢٢٦ .

(٤) أسرار العربية : ١٥٢/، شرح الكافية : ٢/٣٥٤ .

٣-يجوز الحمل على الموضع وإن تغير معنى الجملة :

يشترط بعض النحاة ألا يتغير معنى الجملة ليصح الحمل على الموضع، ومن ثم أجازوا : (إن زيدا قائم وعمرو) لأن (إن) لم تغير معنى الجملة، بل أكدتها، في حين أنهم اختلفوا في إجازة الحمل على الموضع في الجملة التي تدخل عليها (لا) النافية للجنس إذا كان اسمها مبنيا لتغير معنى الجملة، يقول الرضي معللا : "لأنه إذا كان معربا فالحمل على الإعراب الظاهر أي النصب أولى من الرفع البعيد الذي إن اعتبر فلكونه أصلا في هذا الاسم مع مشابهة (لا) لأن التي معها كالباقي، أما إذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه؛ لأن النصب فيه صار بسبب البناء فتحا، فصار نصب تابعه حملا على فتحة المشابه للنصب بعروضه بلا، وزواله بزوالها مساويا لرفع تابعه حملا على رفعه الذي كان له في الأصل؛ لأن كل واحد منهما بعيد"[1] .

الحمل على الجوار :

يناقش البحث تحت هذا العنوان عدة نقاط، هي :

مفهوم الحمل على الجوار، أهميته، أبواب النحو التي يدخلها، ضوابطه، أثره في اللغة .

أولا - مفهومه :

الجوار لغة : الجوار مصدر أو اسم مصدر للفعل جاور، قال ابن دريد : والجوار مصدر جاوره مجاورة وجوارًا ... والجوار اسم

---

(١) شرح الكافية : ١١١/١ .

المجاورة[١] .

والجوار بمعنى القرب؛ قال ابن منظور: "والجوار : المجاورة والجار الذي يجاورك، وجاور الرجل مجاورة وجوار والكسر أفصح : ساكنة، وإنه لحسن الجيرة لحال من الجوار وضرب منه، وجاور بني فلان وفيهم مجاورة وجوارا : تحرم بجوارهم ... والجار الشريك في العقار أو الجار المقاسم، والجار : الحليف ، والجار : الناصر ، والجار : الشريك في التجارة "[٢].

الجوار اصطلاحًا : الجوار هو خروج الاسم المعرب عما يجب له من حركة أو تحريك موافقة لما يجاوره من الكلمات والحروف[٣] . ومما حمل عليه في القرآن الكريم على رأي البصريين :﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[٤] بجر (قتال) على الجوار للشهر الحرام "لأنه بدل اشتمال عند البصريين؛ إذ القتال واقع فيه فهو مشتمل عليه"[٥] ومنه على رأي الكوفيين قوله تعالى : ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾[٦]بجر المشركين على

---

(١) الجمهرة: ٣/٢٢٣.

(٢) لسان العرب : (جور) .

(٣) معجم المصطلحات النحوية : ٥٨.

(٤) البقرة : ٢١٧.

(٥) مجاز القرآن : ١/٧٢ .

(٦) البينة :١ .

الجوار[١] .

ومنه قوله تعالى – على قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وأبي بكر عن عاصم وأنس وعكرمة والشعبي والباقر وقتادة وعلقمة والضحاك– :﴿فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[٢]

بجر اللام في {أرجلكم} حملا على الجوار، إذ إنه مجاور لرؤوسكم .

– وكما أن له نماذج في كتاب الله بقراءاته له نماذج في كلام العرب بنوعيه :

شعرًا ، مثل قول زهير بن أبي سلمى :

لعب الزمان بها وغيرها بعدي سواقي المور والقطر[٣]

والملاحظ أنه جر (القطر) حملا على الجوار، وكان حقه الرفع .

ونثرا ، مثل قولهم : "هذا جحر ضب خرب" بجر (خرب) ، وكان حقه الرفع لأنه نعت لجحر، ولكنهم جروه على "ضب" لمجاورته له .

---

(١)الإنصاف : ٦٠٢/٢ .

(٢) المائدة : ٦ .

(٣) ديوان زهير ٨٧ ، وخزانة الأدب ٤٤٣/٩ .

ثانيا ـ أهميته :

تتضح أهمية الحمل على الجوار من خلال موقف العلماء منه :

إن ظاهرة الحمل على الجوار قد اختلف فيها القـــول بيـــن مقـــرّ ونافٍ، ومحاول توفيقًا، قديمًا وحديثًا .

٢- موقف العلماء من الحمل على الجوار قديمًا :

الأول : "يرى أصحابه جواز الحمل على الجوار لكثرة الوارد منها في القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب، شعرا ونثرا، "ويتزعم هذا الاتجاه الفقهاء، وبخاصة فقهاء الشافعية، والمفسرون وبعض النحـــاة وعلى رأسهم أبو البقاء العكبري وأبو زرعة وأبو القاسم الزمخشري وابن خالويه"[١] .

الثاني : يرى أصحاب هذا الاتجاه أن هذه الظاهرة لا تجـــوز إلا على سبيل الضرورة أو الشذوذ "وأولوا ما جاء منها على حذف المضاف، ويتزعم هذا الاتجاه بعضُ النحاة وعلى رأسهم ابـــن جنـــي والســـيرافي والزجاج والنحاس"[٢] .

الثالث : يرى أصحابه أن هذه الظاهرة جائزة بشروط قد حددهـــا كل منهم، ، ويتزعم هذا الاتجاه بعض النحاة وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي وأبو حيان الأندلسي وابن هشام"[٣] .

---

(١) ظاهرة الحمل على الجوار :١ .

(٢) نفسه :١ .

(٣) نفسه :١ .

٣- موقف العلماء من الحمل على الجوار حديثًا :

تباين موقف العلماء من الحمل حديثا فمنهم من رأى إهماله، ومنهم من رآه لا يزيد دوره عن كونه ضرورة .

الأول - الدعوة إلى إهماله :

وممن دعا إلى عدم الأخذ به الأستاذ عباس حسن، يقول : "وبقى سببان آخران للجر، أحدهما : الجر على التوهم، ومن صواب الرأي إهماله وعدم الاعتداد به ... والآخر : الجر على المجاورة، والواجب التشدد في إغفاله وعدم الأخذ به مطلقًا"(١)

الثاني : ضعيف لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية :

وممن قال هذا الأستاذ سعيد الأفغاني، يقول معلقا على : (هذا جحر ضب خرب) : "جملة أولع بها قدماء النحاة ومن بعدهم، ولا حجة فيها من وجهين : **الأول** - أن قائلها، إن وجد، مجهول، **والثاني** - أن الوقوف على الكلمة الأخيرة بالسكون؛ إذ العربي لا يقف على متحرك، فمن أين علموا أن قائلها جر كلمة (خرب)؟ هذا والجر على الجوار ضعيف جدا، لم يرد بطريق موثوق إلا في الضرورة الشعرية بندرة، والضرورات لا يحتج بها"(٢) .

وقد كفانا صاحب (ظاهرة الحمل على الجوار) الرد على رأى عدم الاعتداد بالحمل على الجوار، يقول : "والباحث - على استحياء -

---

(١) النحو الوافي :٢/٤٣١ ، ٤٣٢ .

(٢) ظاهرة الحمل على الجوار ١، ٢ .

يرد قوليهما (يقصد قول الأستاذ عباس حسن **أحدهما** : كثرة ورود الشواهد في القرآن الكريم والقراءات القرآنية والكلام العربي المعتد بفصاحته وكلام العرب (نثره ونظمه) شاهدة على وقوع هذه الظاهرة .

الثاني : أن الوقوف على الكلمة الأخيرة بالسكون لا يدل دلالة قاطعة على سكونها لأن الكلام العربي بنوعيه (النثر والنظم) الغالب فيه التحريك لأن لغتنا العربية لا تعرف التسكين إلا قليلا .

ثالثا ـ الأبواب التي يحمل فيها على الجوار :

محصورة مسائل : الحمل على الجوار عند النحاة واللغويين في أبواب بذاتها هي : النعت والتوكيد والعطف والبدل، وهذا الحصر جاء في الحقيقة تبعًا لأصولهم التي حكمتهم وبالنظر إلى أمرين هما :

الأول – السماع :

هدى الاستقراء المنقوص المعتمد عليه في التقعيد النحاةَ واللغويين إلى أنه لم يسمع إلا ما يدخل في هذه الأبواب .

الثاني – القياس :

إن النحاة واللغويين قد اعتبروا هذه الظاهرة اللغوية سماعية لا ترقى لأن يقاس عليها، يقول ابن جني عن قول بعض العرب : (هذا جحر ضب خرب) : "مما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم إلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم : " (هذا جحر ضبٍّ خرب) ، فهذا يتناوله آخر عن أول، وتالٍ عن ماضٍ على أنه غلط من العرب لا يختلفون فيه، ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا

يجوز ردّ غيره إليه"[١] .

ثانيًا – تابع اسم (إنَّ) :

ويخرج مثل هذا على (حذف المضاف) ، يقول : "وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير"[٢] .

ويرى الرضي ضرورة "العمل بالجوار للضرورة، وأيضا ذلك عند التلاصق"[٣] .

وبالنظر فيما ورد من المسموع في باب الحمل على الجوار يتضح ضيق ما حصر فيه الحمل على الجوار من وجهة نظر النحاة، فما ورد من نصوص اللغة يدخل في أبواب تزيد على الأبواب التي حصره فيها النحاة واللغويون .

فالأبواب التي أقر النحاة واللغويون ورود الحمل على الجوار فيها هي :

١- باب النعت :

ورد الحمل على الجوار في باب النعت، يقول ابن هشام : "والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا" [٤] .ومما ورد

---

(١) الخصائص :١/ ١٩١ .

(٢) نفسه : ١/ ١٩١ .

(٣) شرح الكافية : ٢/ ٢٥٤ .

(٤)المغني : ٢/٦٨٣.

قوله تعالى "﴿أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾[١] بجر الفاء في {عاصف} على الجوار "ليوم" أي كان الأصل أن يتبع العاصف الريح في الإعراب، فيقال : به الريح العاصفة في يوم، فلما وقع بعد اليوم أعرب إعرابه لمجاورته له[٢] .

ومنه قول ذي الرمة :

كأنما ضربت قدام أعينها قطنًا بمستحصد الأوتار محلوجِ

بجر "محلوج" ، وكان حقه النصب لأنه نعت لـ (قطنا) ، ولكنه جره على الجوار حملا على الأوتار لمجاورته له[٣] .

ومنه قول أبى ثروان واصفًا المفضل الضبي "كان والله من رجال العرب المعروفِ له ذلك بجر (المعروف) على الجوار، وكان حقه الرفع لأنه نعت اسم (كان) المحذوف"[٤] .

٢- باب التوكيد :

ورد الحمل على الجوار في باب التوكيد، وإن كان نادرًا، كما رأى ابن هشام[٥] ومثل له بقول الشاعر:

---

(١)إبراهيم : ١٨ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء :٢/٧٤. والتبيان ٢/٣٨ .

(٣) خزانة الأدب :٥/٩١.

(٤) معاني القرآن : ٢/٧٤ .

(٥) المغني : ٢/٦٨٣ .

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم

أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

قال الفراء : أنشدنيه أبو الجراح بخفض كلهم، فقلت له هلا قلت كلَّهم - يعني بالنصب - فقال : هو خير من الذى قلته أنا، ثم استنشدته إياه، فانشدنيه بالخفض[١] .

والحكم بالندرة هو حكم البغدادي صاحب (الخزانة) : "وجر الجوار لم يسمع إلا في النعت على القلة، وقد جاء في التوكيد في بيت على سبيل الندرة"[٢] .

٣- باب العطف :

العطف إما بيان وإما نسق، ولكل شأن في الحمل على الجوار .

أ- عطف البيان :

أجاز ابن هشام الحمل على الجوار في عطف البيان، وتذرع بأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع[٣] .

ب- عطف النسق :

اختلف في جواز الحمل على الجوار في عطف النسق فمنعه ابن

---

(١) نفسه : ٦٨٣/٢ .

(٢) خزانة الدب : ٩٣/٥ .

(٣) شرح شذور الذهب :٢٩٧.

هشام، يقول "... ولا يكون في النسق لأن العاطف يمنع من التجاور"[١]

وأجاز البعض وخرجوا عليه قوله تعالى ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾[٢] بالجر، وقيل به في وَحُورٌ عِينٌ فيمن جرهما، فإن العطف على وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ لا على بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ ؛ إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالحور، وقيل : العطف على {جنات} ، وكأنه قيل : المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور، وقيل : على {أكواب} باعتبار المعنى؛ إذ المعنى {يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب} ينعمون بأكواب[٣] .

وكذلك في تخريج قوله تعالى : "{وأرجلكم} بالخفض قيل : إنه عطف على {أيديكم} لا على {رؤوسكم} إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة، ولكنه خفض لمجاورة {رؤوسكم} .

٤- باب البدل:

ورد الحمل على الجوار في باب البدل، وعليه خرج أبو عبيدة ومن وافقه قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[٤] حيث قال : "مجرور بالجوار"[٥].

---

(١) المغني : ٦٨٣/٢.

(٢)الواقعة : ٢٢.

(٣)المغني :٦٨٣/٢.

(٤) البقرة : ٢١٧ .

(٥) مجاز القرآن :٧٢/١ .

مناقشة رأي صاحب (ظاهرة الحمل على الجوار) في الأبواب التي يدخلها:

لقد أضاف صاحب (ظاهرة الحمل على الجوار) أبوابًا أخرى رأى أن الحمل على الجوار يدخلها، يؤيده البحث في بعضها ويخالفه فيما بقي، وهذه البواب هي :

١- الحمل على الجوار في باب خبر المبتدأ :

يرى صاحب (ظاهرة الحمل على الجوار) أن الحمل على الجوار يدخل باب المبتدأ والخبر، يقول : "وبه جاء القرآن، كقوله تعالى في قراءة جعفر بن القعقاع المدني وزيد بن علي :﴿وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ﴾[1] بكسر القاف وجر الراء في (مستقر) على أنه خبر لـ (كل أمر) إلا أنه خفض على الجوار حملا على (أمر)؛ لمجاورته له"[2] .

والبحث يقر ما أثبته صاحب (ظاهرة الحمل على الجوار) .

٢- الجر على الجوار في باب الفاعل :

ويرى صاحب (ظاهرة الحمل على الجوار) أن الحمل على الجوار يدخل باب الفاعل، يقول : "وبه جاء الشعر العربي كقول الشاعر :

أطوف بها لا أرى غيرها كما طاف بالبيعة الراهبِ

---

(١) القمر : ٣ .

(٢) ظاهرة الحمل على الجوار:١٥ .

بجر (الراهب) على الجوار، وكان حقه الرفع لأنه فاعل لـ (طاف)، ولكنه جره حملا على (بالبيعة) لمجاورته له، وعليه الخليل"[١] .

تعقيب :

البحث لا يعد هذا من قبيل الحمل على الجوار لأمور عدة، هي :

أ- للشاهد رواية أخرى بالرفع (الراهبُ) .

ب- قد خرج الشاهد تخريجًا آخر حيث جر الراهب لإضافته إلى المصدر المنسبك من (ما والفعل طاف) [٢] أي : كطواف الراهب بالبيعة .

ج- هذا البيت غير منسوب ولم يرد في الكتاب، وهذا يضعف الاستشهاد به .

٣- الجر على الجوار في باب المفعول به :

يرى صاحب (ظاهرة الحمل على الجوار) أن الحمل على الجوار يدخل باب المفعول به، يقول : "وبه جاء القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿وَجَآؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[٣]

بجر الباء في (كذب) على القرب والجوار ومجازه (كذبا) مفعولا به، على معنى : (وجاءوا كذبا على قميصه بدم) ، ولكنه جر - في الآية

---

(١) نفسه: ١٦.

(٢) انظر الجمل في النحو:١٧٤ .

(٣) يوسف:١٨ .

الكريمة – حملا على قوله تعالى : (بدم) لمجاورته لـــه وعليـــه الخليـــل.

ويؤيد هذا المجاز – في نظر الباحث – قوله تعالى :﴿فَقَدْ جَاؤُوا ظُلْمًا وَزُورًا﴾[1] "[2] .

تعقيب :

البحث لا يعد هذا حملا على الجوار لأمور، هي :

أ- هذا وصف بالمصدر، وهو لا يحتاج إلى تأويل، وإعرابه مفعـــولا يحتاج إليه، وما لا يحتاج إليه أولى مما يحتاج .

بـــ الفعل (جاء) لا يصح له هنا أن ينصب (كذبا) مفعولا مع جر (دم) بالباء لأن الفعل (جاء) له عدة معانٍ ولكل مكملات،وهذه المعاني هي :

*جاء الشخص : أتى .

* جاء الغيث : نزل .

* جاء الأمرُ : حدث وتحقق .

* جاء الأمرَ : فعله .

* جاء بالشيء : جلبه .

يقول الوسيط : "جاء جيئا ومجيئا وجيئة : أتى، ويقال : جاءه وجـــاء إليه وجاء بالشيء : أتى به و – الغيث : نزل، و – الأمر : حدث وتحقق

---

(١) الفرقان :٤ .

(٢) الوسيط :مادة (ج ي ء) .

فهو جاء وجياء، و – والأمر : فعله، و– فلانا : غلبه على المجيء، يقال: جايأه فجاءه[١] .

والمعنى الوارد في الآية هو : جاء بكذا : جلبه، ولا يصلح معه أن يكون (كذبا) .

٤– الحمل على الإتباع :

ويرى صاحب ظاهرة (الحمل على الجوار) أن الحمل على الجوار يدخل في باب الإتباع، يقول : "وبه جاء القرآن الكريم وقراءاته والكلام العربي المعتد بفصاحته .

ففي القرآن الكريم قوله تعالى :﴿وَلاَ تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾[٢] وقوله تعالى : ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾[٣] وقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاء الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾[٤] فهو محمول – في قوله تعالى : (خطوات) و (الغرفات) و (الحجرات) – على إتباع حركة الحرف الثاني حركة الحرف الأول، فالإتباع فيها من قبيل إتباع حركة غير إعرابية لحركة غير إعرابية .

وفي القراءات القرآنية كقراءة ابن أبي إسحاق : ﴿وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّه

---

(١) نفسه :مادة (ج ي ء) .

(٢) البقرة: ٣٠٨ .

(٣) سبأ : ٣٧ .

(٤) الحجرات : ٤ .

﴿يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾[١] بكسر الميم إتباعا لحركة الهمزة، وذلك أن في (المرء) لغتين، أفصحهما فتح الميم مطلقا، والثانية إتباع الميم لحركة الإعراب، فتقول : (هذا مرء) بضم الميم، و (رأيت مرءا) بفتحها، (ومررت بمرء) بكسرها .

وقراءة الحسن وزيد بن علي[٢] (الحمدِ لله) بكسر الدال إتباعا لحركة اللام بعدها، وهي لغة تميم، وبعض غطفان، فإنهم يتبعون للأول للتجانس - أيضا - فهي محمولة على إتباع حركة غير إعرابية لحركة إعرابية .

وقراءة إبراهيم بن أبي عبلة[٣] (الحمدُ لله) بضم اللام إتباعا لحركة الدال قبلها، وهي لغة بعض قيس، فإنهم يتبعون الثاني للأول للتجانس - أيضا - فهي محمولة على إتباع حركة غير إعرابية لحركة إعرابية .

وفي الكلام العربي المعتد بفصاحته، كقوله -صلى الله عليه وسلم-: (ارجعن مأزورات غير مأجورات) على إتباع كلمة في إبدال واوها همزة لـ (همزة) في كلمة أخرى لأن الأصل في (مأزورات) هو (موزورات) لأنه من ذوات الواو، فقلبت الواو همزة ليزدوج الكلام مع (مأزورات) .

وقوله - صلى الله عليه وسلم - : (ليت شعري أيتكن صاحبة الجمل الأدبب تسير أو تخرج حتى تنبحها كلاب الحوأب) على إتباع كلمة

---

(١) الأنفال : ٢٤ .

(٢) الفاتحة : ٢ .

(٣) الفاتحة : ٢ .

لأخرى في فك ما استحق من الإدغام؛ لأن الأصل في (الأدب) هو (الأدب) ففك الإدغام لأجل (الحوأب) .

وقوله – صلى الله عليه وسلم – : (هن لهن) والأصل أن يقال : (لهم) أي لأهل الحُليفة، وقال : (لهن) إتباعا لضمير المؤنث كقوله : (هن).

وقوله – صلى الله عليه وسلم – : (اللهم رب السماوات السبع وما أظللن، ورب الأرضين وما اقللن، ورب الشياطين وما أضللن) حيث جعل للشياطين ضمير المؤنث؛ لأنه أتبعها (أظللن) و (أقللن) والأصل أن يقال : (وما أضلوا) .

وقوله – صلى الله عليه وسلم – : (أنفق بلالا ولا تخشَ من ذي العرش إقلالا) على إتباع كلمة (بلالا) في التنوين لكلمة أخرى منونة، وهي (إقلالا)، ويؤيد هذا قوله تعالى في قراءة نافع وأبي بكر والكسائي وهشام عن أبي عامر : ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالا وَسَعِيرًا﴾[1] بتنوين (سلاسلا) إتباعا لـ (أغلالا) و (سعيرا) .

وفي كلام العرب :

(نثره) كقولهم : (اضرب الساقين أمك هابل) بضم نون التثنية إتباعا لحركة الهمزة بعده، ويروى : (اضرب الساقين أمك هابل) بكسر الهمزة إتباعا لحركة نون التثنية قبلها .

---

(١) الإنسان: ٤ .

(وشعره) كقول الشاعر :

ويلِمّها في هواء الجو طالبـــــة

ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب

الأصل : (ويل لأمها)، فحذف اللام الأولى واستثقل ضم الهمـــزة بعد الكسرة فنقلها إلى اللام بعد سلب حركتها، وحذف الهمزة، ثم أتبع اللام الميم، فصار اللفظ : (ويلِمّها)، ومنهم من لا يتبع فيقول : (ويلُمّها) بضـــم اللام، وقال الشاعر :

ويلُمّها خلة قد سيط من ذمها فجع وولع واخلاف وتبديل

وقال الشاعر :

ويلُمّها روحة والريح معصفة والغيث مرتجز والليل مقترب

ومنه قول الرماح بن ميادة :

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافة كاهله

على إتباع (اليزيد) لـــ (الوليد) في إدخال الكلام عليه، وإليه نحـــا السيوطي وابن خالويه[1] .

تعقيب :

قد نقل البحث النص السابق على طوله لما له عليه من تعليقـــات تحتم ذكر النص كاملا لتتضح، وهذه التعليقات هي :

---

(١) ظاهرة الحمل على الجوار: ١٥ – ٢٠ .

١- جمع النص السابق عدة أفكار يمكن إجمالها فيما يأتي :

أ- قسَّم صاحب (ظاهرة الحمل على الجوار) الإتباع إلى : إتباع في الحركات، وإتباع في الكلمات، وإتباع في الضمائر، ولكن الخلط في ضرب الأمثلة وعدم فصل كلٍّ بمقال غمّى عليها .

*** الإتباع في الحركات ينقسم إلى :**

- إتباع حركة غير إعرابية لحركة أخرى غير إعرابية، ومثل ذلك بـ ﴿وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ (١) . ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾(٢) و﴿وإِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاء الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾(٣).

- إتباع حركة غير إعرابية لحركة إعرابية، ومثل لذلك بقراءة ابن أبي إسحاق : ﴿وَاعلَمُواْ أَنَّ اللّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ (٤) .

- إتباع حركة إعرابية لحركة غير إعرابية، ومثل لذلك بقراءة الحسن وزيد بن على (الحمدِ لله) بكسر الدال إتباعا لحركة اللام بعدها .

* الإتباع في الكلمات، ومثل له بقوله صلى الله عليه وسلم : "ليت شعري أيتكن صاحبة الجمل الأدبب تسير أو تخرج حتى تنبحها كلاب الحوأب" على إتباع كلمة (الأدبب) لكلمة (الحوأب) ولذلك فك إدغامها.

---

(١) البقرة :٢٠٨ .

(٢) سبأ: ٣٧ .

(٣) الحجرات :٤ .

(٤) الأنفال: ٢٤.

* الإتباع في الضمائر : ومثل له بقوله صلى الله عليه وسلم : "اللهم رب السموات السبع وما أظللن، ورب الأرضين وما أقللن، ورب الشياطين وما أضللن" حيث جعل للشياطين ضمير المؤنث لأنه أتبع (أضللن) (أقللن وأظللن) .

ب- اعتد صاحب (ظاهرة الحمل على الجوار) الإتباع صورة من الحمل على الجوار، والأولى أن يفصل بين الحمل على الجوار والإتباع، فليس كل الإتباع من الحمل على الجوار .

ودليل ذلك هو :

جواز إتباع الأول للآخر في امرؤ وابنم، يقول سيبويه :"كما قالوا : امرُؤ وامرِئ وامرأ، فأتبعوا الآخر الأول، وكما قالوا : ابنِمٍ وابنُمٌ وابنَمٌ"[١] .

فللإتباع صور، منها :

- الإتباع على المجاورة[٢] .
- الإتباع على المحل[٣] .
- إتباع المنادى لوصفه[٤] .
- إتباع الآخر للأول[٥] .

---

(١) الكتاب : ٥٣٣/٣.

(٢) نفسه : ٧٦/١ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧.

(٣) نفسه : ٣١٥/٢ ، ٣٤٤.

(٤) نفسه : ٢٠٣/٢.

- إتباع السابق للاحق[٥] .

فإن كانت الصورتان الأوليان داخلتين في (الحمل على الجوار) فكيف يتصور أن تكون باقي صور الإتباع منه؟!

٥- **الحمل على التخفيف :**

ويرى صاحب (ظاهرة الحمل على الجوار) أن الحمل على الجوار يدخل باب التخفيف، يقول : "وبه جاء القرآن الكريم وقراءاته، والكلام العربي المعتد بفصاحته (نثره ونظمه)، ففي القرآن الكريم كقوله تعالى - في حذف الحروف - : ﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ بحذف الحركة بتخفيف السين في (تساءلون) على إحدى التاءين؛ لأن الأصل : (تتساءلون)، فأدغم لقرب التاء من السين في الهمس إلا أنه خففه بالحذف ... وقوله تعالى :﴿يَوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾ بحذف الياء من (يأت) وقفا ووصلا؛ لأن الأصل فيه : (يأتي) فحذف الياء اجتزاء بالكسر تخفيفا، وهى لغة قليلة ... وفي القراءات القرآنية كقول ابن كثير والزهري وابن محيصن - في حذف الحروف - : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ وبهمزة واحدة غير مطولة؛ وذلك على حذف همزة الاستفهام تخفيفا لكراهة الهمزتين ...

وفي الكلام العربي المعتد بفصاحته، كقوله - صلى الله عليه

---

(٥) الكتاب : ٥٣٣/٣ . وحاشية الصبان : ١٧٤/٣ يقول : "الإتباع هنا أولى لأنه إتباع متأخر لمتقدم" .

(١) نفسه : ١٠٩/٤ . وحاشية الصبان : ٣٧١/١.

وسلم – في قتلى بدر من المشركين – في حذف الحرف دون داعٍ للحذف – : (يا أبا جهل بن هشام، يا أمية بن خلف، يا عتبة بن ربيعة، يا شيبة بن ربيعة : أليس قد وجدتم ما وعد ربكم حقا؟ فإني قد وجدت ما وعدني ربي حقا، فسمع عمر قول النبي – صلى الله عليه وسلم – فقال : يا رسول الله كيف يسمعوا وأني يجيبوا وقد جيفوا، قال : والذي نفسي بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم، ولكنهم لا يقدرون أن يجيبوا " .

والشاهد في هذا الحديث هو قول عمر – رضي الله عنه – : يسمعوا، يجيبوا؛ حيث حذفت النون من الفعلين بدون داعٍ للحذف أو للتخفيف ... وفي كلام العرب (نثره) كقولهم – في حذف الألف – : (أم والله ليكون كذا) على حذف الألف من (أم) تخفيفا ... و(شعره) كقول الشاعر – في حذف الهمزة – :

سألت هذيل رسول الله فاحشة

ضلت هذيل بما جاءت ولم تصب

الشاهد في قوله : (سألت) حيث حذف الشاعر الهمزة منه للتخفيف؛ لأن الأصل فيه (سألت) بالهمزة"[1] .

تعقيب

قد نقل البحث هذا النص على طوله ليتضح التعليق عليه، ومما يسترعى النظر في هذا النص :

---

(١) ظاهرة الحمل على الجوار: ٢٠ – ٢٣.

أ- أن التخفيف - الذي اعتده من الحمل على الجوار- له ثلاث صور، هي :

- حذف حرف، سواء أكان هذا الحرف من أصل الكلمة أم حرف إعراب .

- إبدال حرف مكان آخر .

- حذف حركة .

ب- وبناء على ما سبق لا يقر البحث ما ورد من قول صاحب (ظاهرة الحمل على الجوار) : "إذن فالخفض على الجوار ونقل الحركات الحروف والإتباع والخفة كلها مسائل متأثرة بالمجاورة، وذلك واضح من خلال ما استشهد به من القرآن وغيره"(١) .

رابعا - ضوابط الحمل على الجوار :

للحمل على الجوار ضوابط تجب مراعاتها، وهذه الضوابط هي :

١- أمن اللبس :

الحمل على الجوار جائز مع أمن اللبس "الإعراب بالمجاورة، إنما يجوز مع ارتفاع اللبس، فأما مع حصول اللبس فلا يجوز، ولا يشتبه على أحد أن (خرب) من صفة (حجر) لا (الضب)"(٢) .

ويقول الشهاب في حاشيته عن الحمل على الجوار : "شرط حسنه عدم

---

(١) نفسه : ٢٦.

(٢) التبيان في تفسير القرآن: ٤٥٣/٣.

الإلباس مع تضمن نكته"[١] .

٢- يجوز حمل المعرفة على النكرة والعكس :

ومن حمل النكرة على المعرفة قول دريد ابن الصمة :

فدافعت عنه الخيل حتى تبددت

وحتى علاني حالك اللون أسود

بجر أسود على الجوار لـ (لون) ، وكان حقه الرفع صفة لـ (حالك) .

ومن حمل المعرفة على النكرة قول الحطيئة :

فإياكم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسيّ[٢]

فمن جر (هموز الناب) حملها على (بطن) وهي نكرة، وكان حقها النصب صفة لـ (حية) .

ومن ثم فرأي ابن جني محمول على الاستحسان، يقول : " وذلك أن النكرة أشد حاجة إلى الصفة، فبقدر قوة حاجتها إليها تتشبث بالأقرب إليها، فيجوز : (هذا حجر ضب خرب) لقوة حاجة النكرة إلى الصفة، فأما المعرفة فتقل حاجتها إلى الصفة، فبقدر ذلك لا يسوغ التشبث بما يقرب منها لاستغنائها في غالب الأمر عنها، ألا ترى أنه قد كان يجب ألا توصف المعرفة، لكنه لما كثرت المعرفة تداخلت فيما بعد فجاز وصفها،

---

(١) حاشية الشهاب على البيضاوي: ٣/٢٢١.

(٢) ديوان الحطيئة :١٣٩ ، خزانة الأدب : ٥/٨٦ ، ٩٦ ، الخصائص : ٢/٤٣٢.

وليس كذلك النكرة لأنها في أول وضعها محتاجـــة - لإبهامهـــا - إلـــى وصفها"[١] .

٣- يجوز اتفاق المضاف والمضاف إليه في التذكير والتأنيث والإفـــراد والتثنية والجمع أو اختلافهما :

ومن ثم خرج (المرمل) في قول العجاج :

كأنه نسج العنكبوت المرمل

بالجر على الجوار لـــ (العنكبوت) وكان حقه النصب صفة لـــ(نسج) ، رغم اختلافهما تذكيرا وتأنيثا .

٤- الحمل على الجوار ضرورة :

لا يلجأ إلى الحمل على الجوار إلا في الضـــرورة "الجـــوار مـــن مواضع الضرورة والشذوذ، ولا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة"[٢] .

وقيل أيضا : الجر على الجوار من الشاذ الذي لا يعرج عليه[٣] .

٥- الحمل على الجوار سماعي :

فلا يقاس عليه "جر الجوار لم يسمع إلا في المفرد خاصـــــة فـــلا يتعدى فيه السماع". ولا يخفض بالجوار إلا ما استعملته العرب[٤] .

---

(١) المحتسب : ٣٣٩/٢ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٧٤.

(٣) الإنصاف :٦١٥/٢.

(٤) الخزانة : ٩١/٥.

خامسا ـ أثر الحمل على الجوار :

للحمل أثر ظاهر في المحمول، والأكثر أن يكون الأثر هو الجر، ولكن ليس هذا الأثر مقصوراً عليه، فقد ورد هذا الأثر رفعا وجزماً "وقد وقع الحمل على الجوار في الرفع عند بعض النحاة كالأصمعي وابن قتيبة، واستشهدوا بقول الشاعر :

السالك الثغرة اليقظان كالئها مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل

برفع (الفضل) على الجوار، وكان حقه الجر لأنه نعت لـ (الهلوك) ولكنه رفعه حملا على (الخيعل) لمجاورته له .

وفي الجزم عند الكوفيين حيث ذهبوا إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار، وحجتهم أن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفك عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوما على الجوار[1] .

وإن كان قد عارض البغدادي في هذا؛ حيث يرى أن الحمل على الجوار في الرفع هو مذهب ضعفه النحاة كالأصمعي وابن قتيبة، وأنه لم يثبت عند المحققين[2] .

وكذلك عارض ابن الشجري، يقول : "وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الإعراب، بل لا معرفة له بجملة الإعراب، أن ارتفاع (الفضل) على المجاورة للمرفوع، فارتكب خطأ فاحشا، وإنما (الفضل) نعت لهول

---

(١) ظاهرة الحمل على الجوار: ٢٦.

(٢) خزانة الأدب : ٥/١٠١.

على المعنى لأنها فاعلة من حيث أسند المصدر الذي هو المشي إليها[١].

وإن كان الكوفيون قد أيدوا الجزم على الجوار : "ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار"[٢] ، واحتجوا بأن قالوا : "إنما قلنا : إنه مجزوم على الجوار لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازم له، لا يكاد ينفك عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوما على الجوار، والحمل على الجوار كثير[٣].

وعقب الرضي على رأيهم بقوله : "قال الكوفيون الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالجوار، والجزم أخو الجر ... وليس بشيء لأن العمل بالجوار للضرورة، وأيضا ذلك عند التلاصق"[٤] .

ويراه أبو البركات الأنباري من الشاذ، يقول : "وإن كانت الرواية التي ذكرتم صحيحة وأنه مجرور على الجوار، إلا أنه لا حجة فيه لأن الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يعرج عليه ... لأنه ليس كل ما حكي عنهم يقاس عليه"[٥] .

---

(١) أمالي ابن الشجري : ٣٠/٢.
(٢) الإنصاف : ٦٠٢/٢.
(٣) نفسه : ٦٠٢/٢.
(٤) شرح الكافية : ٢٥٤/٢.
(٥) الإنصاف : ٦١٥/٢.

الحمل على الأصل :

يناقش البحث تحت هذا العنوان عدة قضايا، هي :

مفهوم الحمل على الأصل أهميته، ضوابطه .

أولا - مفهومه :

الأصل لغة : أساس الشيء "الهمزة والصاد واللام ثلاثة أصـــول متباعدة بعضها عن بعض، أحدها أساس الشيء"(١) .

وقال الكفوي : "والأصول من حيث إنها مبنى وأساس لفروعها سميت قواعد"(٢) .

والأصل اصطلاحا هو: أولٌ يبنى عليه ثانٍ(٣) ، أو هو ما يبنى عليـــه غيره.(٤) .

فالأصل هو الثابت أن يقاس عليه الفرع .

على أن مفهوم الأصل والفرع في النحو غيرهما في الفقـــه "وأمـــا الفرع والأصل فهما في هذه الصناعة غيرها في صناعة الأقيسة الفقهيـــة، والأصل ههنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعـــا أوليـــا، والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائـــد

---

(١) مقاييس اللغة :مادة أ.ص.ل .

(٢) الكليات: ١/١٨٩ .

(٣) الحدود في النحو : ٤٢.

(٤) التعريفات : ٢٨.

على الأصل"[١] .

ثانيا ـ أهميته :

قد شغلت فكرة الأصل والفرع مساحة كبيرة من الفكر النحوي العربي، ونجد القول في الأصل والفرع عند ابن جني وهو يتكرر في عناوين كتابه (الخصائص) ، مثل :

"باب من غلبة الفروع على الأصول"[٢] ، و "باب في المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول"[٣] ، و "باب في مراجعة أصل واستئناف فرع"[٤] ، و "باب في حمل الأصول على الفروع"[٥] .

وفكرة الأصل عند النحاة سابقة لابن جني إذ نجدها في كتاب سيبويه بمعنى الحال الأولى التي عليها الكلام، ومن ذلك قوله :

"اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك"[٦] .

وقد دخلت فكرة الأصل والفرع في كثير من أبواب النحو العربي:

- فالفعل الصحيح اللام الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة هو

---

(١) مسائل خلافية للعكبري: ٧٣ .
(٢) الخصائص : ٣٠١/١ .
(٣) نفسه : ٣٣١/٣ .
(٤) نفسه : ٣٤٧/٣ .
(٥) نفسه : ٣٥٧/٢ .
(٦) الكتاب : ٢٤/١ .

الأصل[١] .

- وخص الضم بالرباعي لأن الثلاثي أصل والرباعي بزيادة الهمزة فرع... وما زاد على الثلاثي محمول على الثلاثي" [٢] .

- (إنْ) هي أصل الجوازم و(لم ولما) فرع عنها، ومحمولان في العمل عليها[٣] .

- والواحد هو الأصل والجمع فرع؛ ولذلك يراعونه دون الجمع[٤] .

- الأصل في الأسماء التنكير والتعريف فرع عليه[٥] .

وحمل الفرع على الأصل مما تؤثره العرب، يقول ابن جني عن موقفهم : "ألا ترى أنهم لمّا أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حدة فأعطوا الرفع في التثنية الألف والرفع في الجمع الواو والجر فيهما الياء، وبقى النصب لا حرف له فيماز به، جذبوه إلي الجر فحملوه عليه دون الرفع ... ثم لما صاروا إلي جمع التأنيث حملوا النصب أيضاً على الجر فقالوا : ضربت الهندات، كما قالوا : مررت بالهندات ... فدل على إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل"[٦] .

ويقول ابن جني : "اعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه

---

(١) نفسه : ٢/ ٢٢، ٢٣.

(٢) الأشباه والنظائر: ١/ ٧٢.

(٣) شرح التصريح: ١/ ٩٧.

(٤) الخصائص: ١/ ١١٢.

(٥) الأشباه والنظائر: ١/ ١٩٣ .

(٦) الخصائص: ١/ ١١٢.

وحمل الفرع على الأصل، ما إذا تأملته عرفت منه قـــوة عنايتهـــا بهـــذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال، ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف فـــي التثنية والجمع الذي على حدة فأعطوا الرفع في التثنية للألـــف، والرفـــع للجمع للواو، والجر فيهما الياء وبقي النصب لا حرف له فيماز به، جذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع ... "[1].

ثالثا ـ صوره :

لحمل الفرع على الأصل صور كثيرة يمكن إجمالها تحت :

١-حمل حركة فرعية على حركة أصلية .

٢-حمل حرف فرعي على حرف أصلي .

٣-حمل صيغة فرعية على صيغة أصلية .

وهذا إيضاح :

١-حمل حركة فرعية على حركة أصلية .

ومن أمثلته حملهم النصب على الجر في التثنية والجمـــع : وفيـــه يقول ابن جني : "اعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنـــه منهـــا على أقوى بال ..."[2]

ويقول : ألا ترى أنهم لمّا أعربوا بالحروف في التثنيـــة والجمـــع

---

(١) نفسه ١/١١١.

(٢) الخصائص : ١/١٢١.

الذي على حده فأعطوا الرفع في التثنية الألف والرفع في الجمع الواو والجر فيهما الياء، وبقى النصب لا حرف له فيماز به، جذبوه إلي الجر فحملوه عليه دون الرفع ... ثم لما صاروا إلي جمع التأنيث حملوا النصب أيضاً على الجر فقالوا : ضربت الهندات، كما قالوا : مررت بالهندات ... فدل على إيثارهم واستحبابهم حمل الرفع على الأصل"[١] .

٢-حمل حرف فرعي على حرف أصلي .

ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض في نحو حذفهم الهمزة في : نكرم وتكرم ويكرم لحذفهم إياها في أكرم لما كان يكون هناك من الاستثقال؛ لاجتماع الهمزتين في نحو أؤكرم، وإن عريت بقية حروف المضارعة – لو لم تحذف – من اجتماع همزتين[٢] .

وقد دخلت هذه الظاهرة في العديد من أبواب النحو العربي؛ ولذلك استقرت لها ضوابط تحكمها، وهي :

رابعا ـ ضوابط الحمل على الأصل:

١ – الحمل يكون على الأصل لا الفرع :

لا يتوسع في الظرف مع الفعل المتعدي إلي ثلاثة؛ لأنه لا يوجد فعل يتعدى إلي ثلاثة بحق الأصل "إذ لا يوجد ما يتعدى إلي ثلاثة بحق الأصل، والحمل إنما يكون

---

(١) نفسه : ١١٢/١ ، وانظر : الإيضاح ١٢٨.

(٢) نفسه : ١١١/١.

على الأصول لا على الفروع"[١] .

٢ – يتصرف الأصل تصرفا لا يتصرفه الفرع.**

يتصرف الأصل تصرفا لا يتصرفه الفرع؛ ولذلك جاز تقديم معمولات الفعل عليه، ولم يجز هذا مع اسم الفعل لأنه فرع عن الفعل في العمل "الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل؛ لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه؛ فينبغي أن لا تتصرف تصرفه، فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وصار هذا كما نقول في الحال إذا كان العامل فيها غير فعل؛ فإنه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه، فكذلك ههنا؛ إذ لو قلنا إنه يتصرف عملها، ويجوز تقديم معمولاتها عليه لأدّى ذلك إلي التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأن الفرع أبدا ينحط عن درجات الأصول"[٢].

٣- الأكثر يحمل على الأصل :

يحمل الأكثر على الأصل؛ ولذلك قيل: "إن (أرءلما) لما كان أكثر استعمالا من (آرام) علم أنه الأصل لأن حمل الأكثر على الأصل أولى"[٣].

على أنه يراعى أنه لو كثر ما يخالف الأصل لا يقاس عليه بل يقاس على الأصل " وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول: يا أم لا تنفعلى، جعلوا هذه الهاء بمنزلة (طلحة) إذ قالوا: يا طلح أقبل؛ لأنهم رأوها

---

(١) همع الهوامع: ١/ ٢٠٣

(٢) الإنصاف: ١/ ٢٢٩.

(٣) مجموع الشافية: ١/ ٢٣.

متحركة بمنزلة هاء طلحة فأخذوها، ولا يجوز ذلك في غير الأم من المضاف"[١] .

٤ – لا يعد الشاذ أصلا:

لا يصير الشاذ أصلا يقاس عليه "إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذا مخالفا للأصول والقياس، وجعلناه أصلا لكان ذلك يؤدى إلي أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلا، وذلك يفسد الصناعة بأسرها"[٢] .

٥ – العدول عن الأصل والقياس من غير دليل لا وجه له:

ومن ثم ثنوا فيما كثرت حروفه دون حذف لعدم وجود دليل، قال الشاعر:

"شهرى ربيع، وجمادينه،

وقال الآخر: جماديين حسوما،

وقال الآخر: جماديين حراما.

فثنوا على تمام الاسم على الأصل من غير حذف، والعدول عن الأصل والقياس والنقل، من غير دليل لا وجه له"[٣] .

---

(١) الكتاب: ٢/ ٢١٣ .

(٢) الإنصاف: ٢/ ٤٥٦.

(٣) نفسه: ٢/ ٧٥٧ .

الحمل على الفرع:

يناقش البحث تحت هذا العنوان مفهوم الحمل على الفرع، وضوابطه .

أولا ـ مفهوم الحمل على الفرع :

الفرع لغة هو : أعلى الشيء[١].

واصطلاحا : الفرع : ثانٍ يبنى على أول[٢] .

فالأصل هو الثابت الذي يقاس علية الفرع .

ثانيا ـ أهميته :

للحمل على الفرع أهمية ملحوظة، ويكفي أن نجيل النظر في بعض أبواب كتاب واحد من كتب النحاة واللغويين ك- (الخصائص) لتدرك ذلك، إننا سنجد فيه : "باب من غلبة الفروع على الأصول"[٣] ، و"باب في المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول[٤] ، و"باب في حمل الأصول على الفروع"[٥] ، و"باب في مراجعة أصل واستئناف فرع"[٦] .

---

(١) اللسان : ف ر ع .

(٢) الحدود في النحو : ٤٢ .

(٣) الخصائص : ١/٥٠ .

(٤) نفسه : ١/٣٠١ .

(٥) نفسه : ٣/٣٣١.

(٦) نفسه : ٢/٢٤٧ .

ويقول عنه ابن جني : "دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشـــياء بعضهـــا ببعض أن حملوا الأصل على الفرع ، ألا تراهم يُعِلُّون المصدر لإعـــلال فعل، ويصححونه لصحته، وذلك نحو قولك :

قمت قياماً وقاومت قواماً ..."[١] ، ومن أمثلته حمل الجـــر علـــى النصب فيما لا ينصرف[٢] .

ويقول أيضا : "... كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولـــوا : رأيت الهنداتَ فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه ... فدل دخولهم تحت هذا – مـــع أن الحال لا تضطر إليه – على إيثارهم واستحبابهم حمل الفـــرع علـــى الأصل"[٣] .

ثالثا ـ ضوابط الحمل على الفرع :

للحمل على الفرع ضوابط هي :

١– الفرع ينحط درجة عن الأصل :

تنحط الفروع دوما عن الأصول درجة؛ ولذلك فأسماء الأفعال لو جاز تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك إلى التسوية بين الفـــرع والأصـــل، وذلك لا يجوز لأن الفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول[٤] .

---

(١) نفسه : ١١٣/٢.

(٢) نفسه: ٣٠٦/١.

(٣) نفسه : ١١١/١.

(٤) الإنصاف: ٢٢٩/١.

٢- الفرع يختص بما ليس في الأصل :

يختص الفرع بما يفرقه عن الأصل، ومن ذلك - مثلا - (أن) المفتوحة التي هي فرع عن المكسورة، ورغم ذلك لها أحكام تخصها[١] .

٣-الفرع يكون فيه ما في الأصل وزيادة :

الفرع يزيد عن الأصل في بعض الأمور، ومن ذلك الزيادة في الفعل عن المصدر؛ حيث يدل على الزمان، وفي الوصف دلالته على الذات[٢] .

٤- يثبت لفرع ما ثبت للأصل :

يثبت لفرع ما ثبت للأصل "كل ما أوجب (إنما) بالكسر للحصر أوجب (أنما) بالفتح للحصر أيضا لأنها نوع عليها ... وموجب الحصر موجود فيهما وهو يتضمن معنى (ما) و (إلا) أو اجتماع حرفي التوكيد"[٣] .

٥- قد يحمل الأصل على الفرع :

قد يحملون الأصل على الفرع، يقول أيضا : "فأما ما جاء في الواحد من ذلك نحو : أخوك وأباك وهنيك فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أن العرب قدمت منه القدر توطئه لما أجمعوه من الإعراب في التثنية والجمع بالحروف، وهذا أيضًا نحو آخر من حمل الأصل على الفرع، ألا تراهم

---

(١) حاشية الصبان : ٢١٢/٣ .

(٢) نفسه : ١١٢/٣ .

(٣) الكليات: ٣١٦/١ .

أعربوا بعض الآحاد بالحروف حمـــلاً لهـم علـى ذلـك فـي التثنيـة والجمع..."[١] .

وابن جني يعلل كون الحركة فرعا والحرف أصلا، بأن الحـرف أقوى من الحركة، والأقوى عادة هو الأصل والأضعف هو الفرع، فيقول: "ومعلوم أن الحرف أقوى من الحركة ... فصار لذلك الأقوى كأنه الأصل، والأضعف كأنه الفرع"[٢] .

الحمل على الكثرة :

يناقش البحث تحت هذا العنوان عدة قضايا، هي .

مفهوم الحمل على الكثرة، أهميته، ضوابطه .

أولا - مفهومه :

الكثرة لغة : الكثرة والكثرة والكثر نقيض القلة ... وقـوم كثـير، وهم كثيرون ... يقال كثر الشيء يكثر كثرة فهو كثير ..."[٣].

والكثرة اصطلاحًا : تستعمل الكثرة اصطلاحًا للحكم على ما ورد من نصوص اللغة إذا توافقت على استعمال ما، وكذلك مـــع القواعـد إذا اطردت في حكم ما "سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : "أخـــبرني عما وضعت مما ســميته عربيـــة، أيدخـل فيـه كـلام العـرب كلـه؟ فقال : لا، فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهو حجة؟ قـــال :

---

(١) الخصائص : ٣١٠/١ ، وانظر : المنصف : ٦٥/١.

(٢) نفسه : ٣١١/١ ، وانظر الإيضاح ٦٠.

(٣) اللسان : ك.ث ع .

أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات"[١] .

ثانيا ـ أهميته :

هذا ما ورد عن أبي عمرو بن العلاء هو ما قامت عليه مدرسة البصرة، أسسا ومبادئ، في التعامل مع نصوص اللغة، يقول سيبويه : "إنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه"[٢].

ويقول المازني : "فما فعلته العرب كثيرا اطرد أن نفعل مثله، وما قل فلا يطرد، في حين أن الكوفيين اعتدوا بكل ما ورد عن العرب" الكوفيون إذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابا"[3] . "والكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبنوا عليه بخلاف البصريين[٤] .

ومنهم أستاذ مذهبهم الكسائي :"كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورات فيجعله أصلا يقيس عليه، فأفسد بذلك النحو"[٥] .

قد ورد عن النحاة واللغويين ما يبين درجات المسموع، فهي : غالب، وكثير، ومطرد، وقليل، وضعيف، ونادر، وشاذ، وقد اختلف في تعريف هذه المصطلحات .

---

(١) المزهر : ١٨٤/١ .
(٢) الكتاب : ٨/٤ .
(٣) همع الهوامع : ٤٥/١
(٤) الاقتراح : ٢٠٢.
(٥) بغية الوعاة : ١٦٤/٢.

فالغالب : أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف .

والكثير : دونه .

والمطرد : المقصود بالاطراد : الاطراد اللغوي، وهو الكثرة .

والقليل : دون الكثير .

والضعيف : هو الذي يميل كله إلى الثبوت .

والنادر : أقل من القليل .

والشاذ : ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلـــة وجـــوده وكثرته .

ويقول ابن هشام : "اعلم أنهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردًا، فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل"[١] .

ويوضح هذا عن طريق الأرقام فيقول : "فالعشرون بالنسبة إلـــى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر"[٢] .

وتحت بعض هذه الأنواع أجناس[3] .

فمن الحمل على الأكثر "إذا جاءت النون بعد ألف زائدة فيمـــا لا

---

(١) الكتاب : ٣/٦٣،٦٤، حاشية يس : ١/٧٣ .

(٢) الاقتراح :٨٩.

(٣) انظر:الخصائص : ١/٩٧-٩٩ .

تعرف له اشتقاقا فاقضِ بالزيادة حملا على الأكـــثر، وكذلـك تفعـل إذا احتملت اشتقاقين، تكون في أحدهما أصلية، وفي الأخرى زائدة، فينبغي أن تحمله على الذي تكون فيه زائدة حملا على الأكثر، نحو : (دكـان) فإنـه يحتمل أن يكون مشتقا من (دكنته أدكنه دكنا) إذا نضـدت بعضـه فـوق بعض، فتكون نونه أصلية، ويحتمل أن يكون مشتقا من قولهم (أكمة دكاء) إذا كانت منبسطة و (ناقة دكاء) إذا كان سنامها مفترشا في ظهرها، فتكون نونه زائدة، لكن الذي ينبغي أن يحمل عليه هذا الاشتقاق الآخر لما ذكرناه من الحمل على الأكثر"[1] .

ويقول سيبويه : "سألته (أي الخليل) عن (رمان) فقال : لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف، وقوله يعني : أنه قد لاحظ الأسماء التي تنتهي بألف ونون، فوجد أن الأغلب فيها أن تكـون النـون زائدة فمنع من الصرف، فلما لم يعرف وضع نون (رمـان) مـن حيـث الزيادة والأصالة ألحقها بحكم الأكثر"[2] .

ثالثا ـ ضوابط الحمل على الكثير :

للحمل على الكثرة ضوابط هي :

١- الحمل على الكثير أولى :

الحمل على الكثرة أولى ومنه قول ابن جني في (ما) التميميـة : "وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال مـا كـثر

---

(١) الممتع في التصريف : ٢٦٢/١، ٢٦٣ .

(٢) مكانة الخليل بن أحمد : ٢٦٢/١ .

استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله، من ذلك اللغة التميمية في "ما" هي أقوى قياسا وإن كانت الحجازية أيسر استعمالا ... إلا أنك إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة (الحجازية) ، ألا ترى أن القرآن بها نزل"(١) .

وحمل المدغم على غير المدغم في الامتناع أولى من حمل غير المدغم على المدغم في الجواز؛ وذلك لأن غير المدغم أعم استعمالا وأكثر وقوعًا، والمدغم أقل استعمالا وأندر وقوعًا فلما وجب أن يحمل أحدهما على الآخر كان حمل الأقل الأندر على الأعم الأكثر أولى من حمل الأعم الأكثر على الأقل الأندر"(٢) .

٢- يحمل على الكثير، والقليل الباقي لا يقاس عليه :

يحمل على الكثير، وما ورد بخلاف ذلك لا يعتد به "إجراء الأكثر مجرى الكل إنما يجوز في الصورة التي يكون الخارج عن الحكم حقيرًا قليل القدر، فيجعل وجوده كعدمه، ويحكم على الباقي بحكم الكل"(٣) .

ويقول : "إن النادر كالمعدوم، فكما لا يجوز الحمل على ما هو معدوم في كلامهم لا يجوز على ما هو نادر فيه، فيحمل على ما هو كثير في كلامهم"(٤) .

---

(١) الخصائص : ١/١٢٤،١٢٥ ، وانظر أيضا : ٢/٢٦٠.

(٢) الإنصاف: ٢/٦٦٩ .

(٣) الكليات : ٥/٢٣٨ .

(٤) نفسه : ٥/٢٣٨ .

٣- يحمل القليل والنادر على الكثير والغالب :

هذا القليل إن لم يحكم بشذوذه حمل على الكثير الغالب "إلحاق القليل بالكثير والفرد النادر بالأعم الأغلب طريق من طرق الصواب"(١) .

الحمل على القلة :

يناقش البحث تحت هذا العنوان مفهوم الحمل على القلة، وضوابطه .

أولا - مفهومه :

القلة لغة : خلاف الكثرة والقل خلاف الكثر، وقد قل يقل قلة فهو قليل ..."(٢).

والقلة اصطلاحًا : تستعمل للحكم على ما ورد من نصوص اللغة إذا خالفت الشائع، وكذلك مع القواعد إذا خالفت المطرد حكمًا .

ومن الحمل على القلة إجازة الكوفيين العطف في الإيجاب بـ (لكن) قياسًا على (بل) "أجاز الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب أيضًا نحو : جاء زيد لكن عمرو حملا على (بل) وليس لهم به شاهد"(٣) .

ومنه إجازة للكوفيين التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من اللوان استشهادا بقول الشاعر :

---

(١) حاشية يس : ٣٢٢/٢ .

(٢) اللسان : ق.ل. ل .

(٣) شرح الكافية : ٣٩٧/٢ .

وجارية في درعها تقطع الحديث بالإيماض

أبيض من أخت بني إباض

"فقال (أبيض) وهو أفعل من البياض، وإذا جاز ذلك في أفعل من كذا جاز في : ما أفعله وأفعل به"[١]. ورد البصريون هذا الرأي بأنه شاذ لا يؤخذ به ولا يقاس عليه[٢].

ثانيا ـ ضوابط الحمل على القلة :

١- السماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة :

لا تقف الرواية الشاذة أمام السماع الصحيح والقياس المطرد"ومن أنشد أُموان (بضم الهمزة) فقد غلط لأنه يحتج بقولهم : حمل وحملان وفلق وفلقان، وهذا غنما يحمل على ما كان معتلا مثله، نحو : أخ وإخوان، وقد روي أبو زيد أخوان، وإلى هذا ذهبوا، والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة"[٣] .

٢-لا يحمل على النادر :

لا يحمل على النادر : "اعلم أنهم كانوا بنوا الزمان والمكان على المضارع فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين، وفتحوها فيما مضارعه مفتوحة وإنما لم يضموها فيما مضارعه مضموم، نحو : يقتل

---

(١) الإنصاف : ١٤٩/١ ، ١٥٠ .

(٢) السابق: ١٥٢/١.

(٣) الكامل : ٣٤/١.

وينصر لأنه لم يأت في الكلام في غير هذا الباب مفعـــل إلا نـادرا ك- (مكرم ومعون) ... فلم يحملوا ما أدى إليه قياس كلامهم على بناء نـــادر في غير هذا الباب وعدل إلى أحد اللفظين (مفعَل ومفعِل) وكان الفتح أخف فحمل عليه"[١].

٣- لا تبنى القواعد على القليل :

يقول ابن مالك عن (لا) : عملها أكثر من عمل (إنْ) وقـال أبـو حيان : الصواب عكسه لأن (إنْ) قد عملت نثراً ونظماً، و(لا) إعمالها قليل جداً بل لم يرد منه صريحاً إلا البيت السابق، والبيت والبيتـــان لا تبنـى عليهما القواعد"[٢] .

٤- الحمل على صورة من صور القياس أفضل من الحمل على الشذوذ :

ويقول ابن جني في شرح تصريف المازني، معلقا على قول أبـي خراش :

ولحم امرئ لم تطعم الطير مثله عشية أمس لا يبين من الحكم

هذا من الشاذ عند أصحابنا، ويحتمل عندي وجها آخر، وهـو أن يكون مخففا من فعل مكسور العين، ولكنه فعل غير مستعمل إلا أنه فـي تقدير الاستعمال، وإن لم ينطق به ... وهو أحسن مـن أن حمـل علـى الشذوذ ما وجدت لها ضربا من القياس"[٣].

---

(١) شرح الشافية للرضي : ١٨١/١ .

(٢) همع الهوامع: ١٢٥/١ .

(٣) شرح التصريف :٢١/١،٢٢.

الحمل على النظير:

يناقش البحث تحت هذا العنوان عدة قضايا، هي :

مفهوم الحمل على النظير، أنواعه، ضوابطه .

أولا ـ مفهوم الحمل على النظير :

يقول الكفوي : "مما يكاد يجمع عليه أن إيجاد النظير لا يتوجب إذا توافر الدليل، وإنما يؤتى بالنظير مع وجود الدليل للأنس به لا للحاجة إليه، غير أنه إذا لم يقم الدليل فلابد من النظير، فإذا انضم النظير إلى الدليل، فلابد من الركون إليه والأخذ به"(١).

وقال السيوطي : "إن القياس أربعة أقسام : حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد(٢).

وقد جمع الدكتور عبد الفتاح حسن البجة"(٣) ما استعمل من ألفاظ تدل على النظير في التراث اللغوي والنحوي، وهي :

المثل، المضاهي، المقابل، الرسيل، الباب، الأخ، الأخت، الأمة، الواحد، (ما لا واحد له : أى ما لا نظير له)

ثانيا ـ أنواع النظير :

يكون التناظر من ثلاث جهات، هي : لفظية، معنوية، لفظية معنوية .

---

(١) الكليات:٥/٣٠٢.
(٢) الاقتراح : ١٠١ .
(٣) ظاهرة قياس الحمل : ٣٢٦ – ٣٢٩ .

يقول السيوطي : "فالنظير إما في اللفظ أو في المعنى أو فيهما"[1] .

١-الحمل على النظير اللفظي :

قد يتماثل النظيران لفظيا فحسب، ومن دخول "إن" المؤكدة على "ما" النافية في قوله :

ما إن يكاد يخليهم لوِجْهتهم تخالج الأمر إن الأمر مشترك

فكذلك دخلت على "ما" المصدرية في قوله :

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيرًا لا يزال يزيد

للشبه اللفظي الجامع بينهما[2] .

ومن ذلك كون (لا) النافية نظيرا لـ (لا) الناهية، وكون (ما) المصدرية نظيرا لفظيا لـ (ما) النافية "زيادة إن بعد ما المصدرية الظرفية والموصولة لأنهما بلفظ ما الموصولة، ودخول لام الابتداء على ما النافية حملا لها في اللفظ على الناهية، وحذف فاعل (أفعل به) في التعجب لما كان مشبهًا بفعل الأمر في اللفظ، وبناء باب (حذام) على الكسر تشبيها بدراك وتراك، وبناء (حاشا) الاسمية لشبهها في اللفظ بـ (حاشا) الحرفية، ومنها إدغام الحرف في مقاربه في المخرج"[3]

---

(١) الاقتراح: ٥.

(٢) انظر: الخصائص ١/١١٠ ، ٢/٢٨٣ ، ٣/١٠٨.

(٣) الاقتراح: ١٠٥.

٢- الحمل على النظير المعنوي :

إذا تماثل النظيران معنويا حمل أحدهما على الآخر تركيبيا وبنيويا .

أ- تركيبيا :

من حمل النظير على نظيره تركيبيا لكونه نظيره معنى تعدية الفعل اللازم لكونه بمعنى فعل آخر متعدٍ أو العكس .

ففي قوله تعالى : ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾[1] ضمن يخالفون المتعدي بنفسه لمفعول واحد معنى يخرجون المتعدى بأداة[2] .

والملاحظ أن الأستاذ عباس حسن أدار الحديث عن (يحذر) في حين أنه دائر عن (يخالف) ، يقول : "فإن الفعل (يحذر) متعدٍ في الأصل بنفسه، تقول : حذرت عواقب الغضب. ولكنه حين تضمن معنى الفعل المضارع (يخرج) صار متعديا مثله بحرف الجر(عن) ، فالمراد : فليحذر الذين يخرجون عن أمره" . وواضح أن (فليحذر) متعدٍ - هنا - بنفسه ومفعوله : (أن تصيبهم فتنة) .

ولكن ما يحتاج إلى نظر هو عند الأشموني بيت الفرزدق

كيف تراني قالبا مجني قد قتل الله زي-ادا عني

من التضمين الذي يحول المتعدي إلى لازم، فقد قال : (أي صرفه

---

(١) النور: ٦٣.

(٢) انظر: شرح الأشموني : (٩٥/2) ، النحو الوافي (١٨٣/٢) .

بالقتل)[1] ، وواضح من خلال البيت أن الفعل (قتل) قد تعدى إلى مفعولين، هما : (زياداً)، والضمير المتصل بعن في (عني) تعدى إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بالحرف، والفعل (قتل) متعدٍ بنفسه فقط، فكيف يعد هذا من قبيل تضمين المتعدي معنى اللازم؟!

ب - بنيويا :

من ذلك ما ذكره ابن الشجري في (يأبى) من قوله تعالى : ﴿ويأبى الله إلا أن يتم نوره﴾[2] حيث جاء (يأبى) من باب (منع) لأن الإباء والمنع نظيران، وكان حقه أن يكون من باب أتى يأتي لخلو حروفها من حرف حلقي[3] .

٣- الحمل على النظير المعنوي اللفظي :

وفي هذه الحالة يكون النظير مشابهًا لنظيره لفظا ومعنى، ومن ذلك أفعل التعجب وأفعل التفضيل؛ ولذا صغر (أملح) في قول الشاعر :

يا ما أميلح غزلانا شدن من هؤليائكن الضال والسمر

الشاهد مختلف في نسبته ففي (اللسان) لعلى بن أحمد العريني (شدن) ، وفي الخزانة لبدوي اسمه : كامل الثقفي، وقيل للعرجي، وقيل للمجنون، وقيل لذي الرمة، وقيل للحسين بن مطير[4] .

---

(١) شرح الأشموني : ٢/٩٥.

(٢) التوبة :٣٢.

(٣) أمالي الشجري :١/١٣٨.

(٤) الخزانة :١/٩٧.

ثالثا ـ ضوابط الحمل على النظير :

للحمل على النظير ضوابط هي :

١- الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره :

ولذلك ذهب البصريون إلى أن الأسماء الستة معربة من مكان واحد بعكس الكوفيين استدلالا بأن له نظيراً "والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب؛ فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم؛ فإنه ليس في كلامهم معرب له إعرابان، فبان أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلامهم، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير "[1] .

ويحمل على القليل إذا لم يوجد الكثير "إن كان يقصد قثاء فعلاء فهو قليل، وإن كان على وزن فعال فهو كثير، فيحمل على أحد المضعفين زائد، والهمزة منقلبة عن الأصل، وكذلك رمان، فإن كان على وزن فعلان فهو كثير، وإن كان على وزن فعال فهو قليل، فتحمل على أصالة أحد المضعفين وزيادة النون"[2] .

٢- إيجاد النظير لا يجب إذا وجد الدليل :

لا يجب إيجاد النظير إذا وجد الدليل، وإنما يؤنس به فحسب "إذا دل الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير، وذلك مذهب الكتاب، فإنه حكى فيما

---

(١) الإنصاف :١: ٢٠ ، ٢١.

(٢) ارتشاف الضرب :١/١١٢.

جاء على فعل (إيلا) وحدها، ولم يمنع الحكم بها عنده إن لـم يكـن لهـا نظير؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به، لا للحاجة إليه، فإن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير"[1] .

٣- إجراء النظير مجرى نظيره في سائر أحكامه غير واجب :

لا يجب إجراء النظير مجرى نظيره في سائر أحكامه، بل يكتفـي ببعضها "ولا يلزم من كون الشيء نظير آخر أن يعطي سائر أحكامه، ألا ترى أن المنادى المفرد المعين بمنزلة الضمير المخـاطب ولذلـك بنـي، والضمير مطلقا لا ينعت على المشهور، ومع ذلك لا يمتنع نعت المنـادى عند الجمهور"[2] .

الحمل على النقيض:

يناقش البحث تحت هذا العنوان مفهوم الحمل علـى النقيـض، وضوابطه .

أولا - مفهومه :

استعمل النحاة واللغويون ألفاظا عدة تعبر عن هذه الظاهرة، منهـا : النقيض، والضد، والندّ .

يقول الكفوي : "الضد هو عند الجمهور يقال لموجود في الخارج مساوٍ في القوة لموجود آخر ممانع له، ويقال عن الخاص لموجود مشارك لموجود آخر في الموضوع معاقب له، أي : إذا قام أحدهما بالموضوع لم

---

(١) الخصائص : ١٩٧/١.

(٢) حاشية الصبان :٨٨/٣.

يقم به الآخر به"[١].

ويقول الرماني : "النقيض هو المنافي لما نافاه بأنهما لا يجتمعان في الصحة بموجود"[٢]

وقال السيوطي : "كما يحملون النظير على النظير غالبا كذا يحملون النقيض على النقيض قليلا، مثل (لا) النافية للجنس حملوها على (إن) ، و (كم) للتكثير أجروها مجرى (رب) التي للتقليل فصدروها وخصوها بالنكرات، وقالوا امرأة عدوة فألحقوا فيها تاء التأنيث، وحكم فعول إذا كانت صفة للمؤنث، وكان في معنى فاعل أن لا تدخله تاء التأنيث ... فكما أدخلوا التاء في صديقة أدخلوها في عدوة"[٣] .

حمل الضد على الضد : ومن أمثلة هذا القياس ما ذهب إليه ابن جني من تعليل جواز الفصل بين (لن) ومنصوبها بالظرف في قول الشاعر :

لما رأيت أبا يزيد مقاتلاً أدع القتال وأشهد الهيجاء

أي : لن أدع القتال ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً، علل ذلك بحمل (لن) على (أن) في جواز الفصل بينها وبين اسمها بالظرف نحو : بلغني أن في الدار زيداً،فكما جاز الفصل بين (أن) واسمها بالظرف فكذلك يجوز الفصل بين نقيضها (لن) ومنصوبها بالظرف الذي هو في البيت (ما رأيت أبا

---

(١) الكليات:٣/١٣٩.

(٢) الحدود في النحو للرماني : ٤١.

(٣) الأشباه والنظائر: ١/٢٣٢ .

يزيد) ووجه الشبه هو التضاد وهو أن (أن) للتوكيد وإثبات الشيء في حين أن (لن) تفيد معنى النفي .

وسبب الحمل على النقيض هو سرعة وروده على الخاطر "إن الشيء لما كان أقرب خطورا بالبال مع ضده من سائر المغايرات التي ليست أضدادا له، صح لهذا الجامع المشترك تنزيلهما منزلة المثلين، فيحمل أحدهما على الآخر في شيء من أحكامه كما يحمل على نظيره، وقد قالوا : صح الموتان مع وجود مقتضى الإعلال حملا له على ضده الحيوان"[١] .

ثانيا - ضوابط الحمل على النقيض :

١- لا يحتم الحمل على النقيض اتحاد المحمول والمحمول عليه لفظا :

يقول ابن جماعة : "التضاد أمر معنوي، وهو لا يوجب بين الضدين اتحاد بنائهما لفظا كما في الحياة والممات مثلا، فإنه لا يقال زنتهما واحدة لأن أحدهما ضد الآخر"[٢].

٢- يحمل على النقيض تركيبا وبنية :

يحمل على النقيض تركيبا وبنية، فنرى نحوا وصرفا، أثر الحمل على النقيض .

أ - تركيبًا :

يتعدى الفعل (رضي) بحرف الجر (عن)، ولكنه قد يتعدى بحرف

---

(١) مجموعة الشافعية(شرح لابن جماعة) : ١/٢٠ .

(٢) نفسه (شرح لابن جماعة) : ١/٢٠ .

الجر (على) حملا له على نقيضه (سخط)، يقول الشاعر :

إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها[١]

قال الكسائي : "وإنما جاء هذا حملا على النقيض، وهو سخط"[٢].

ب- بينية :

أنثوا (عدوة) حملا لها على نقيضها وهو : (صديقة) [٣] .

٣- يحمل على النقيض في الإثبات والنفي :

قد يحملون على عدم النظير، وذلك بشرط قيام الدليل سواء أكان ذلك في الإثبات أم في النفي .

أ- في الإثبات :

ألا تعلم أن القياس إذا أجاز شيئا وسمع ذلك الشيء عينه، فقد ثبت قدمه، وأخذ من الصحة والقوة مأخذه، ثم لا يقدح فيه ألا يوجد له نظير؛ لأن إيجاد النظير وإن كان مأنوسا به فليس في واجب النظر إيجاده، ألا ترى أن قولهم : في شنوءة شنئي، لما قبله القياس لم يقدح فيه عدم نظيره، نعم ولم يرض له أبو الحسن بهذا القدر من القوة حتى جعله أصلا يرد إليه، ويحمل غيره عليه . وسنورد فيما بعد بابا لما يسوغه القياس وإن لم

---

(١) انظر الكامل : ٣٥١/١،الخزانة : ٢٤٧/٣.

(٢) مغني اللبيب :٦٧٧/٢، والأشباه والنظائر : ٢٢٩/١ .

(٣) شرح التصريح: ٢٨٧/٢ .

يرد به السماع "[١] .

ويقول في موضع آخر : "وأما إن لم يقم الدليل ولم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظير، وذلك كقولك في الهمزة والنون من الأندلس : إنهما زائدتان، وإن وزن الكلمة بهما (أنفعل) وإن كان مثالا لا نظير له . وذلك أن النون لا محالة زائدة؛ لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على (فعلل) فتكون النون فيه أصلا لوقوعها موقع العين، وإذا ثبت أن النون زائدة فقد يرد في يدك ثلاثة أحرف أصول، وهي الدال واللام والسين، وفي أول الكلمة همزة، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة، ولا تكون النون أصلا والهمزة زائدة؛ لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها؛ نحو : مدحرج وبابه، فقد وجب إذا أن الهمزة والنون زائدتان، وأن الكلمة بهما على (أنفعل) ، وإن كان هذا مثالا لا نظير له"[٢].

ب – **في النفي :**

وقد اعتمد على عدم النظير في نفى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف"وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب فقد أفسده بعض النحويين من وجهين؛ أحدهما : أن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف، وهذا لا نظير له في كلامهم"[٣] .

---

(١) الخصائص : ١/١٣٦ .

(٢) نفسه : ١/١٩٨ .

(٣) الإنصاف : ١/٣٥ .

المتعـــدى.."[1].

٢- المثل وما اشتق منه:

يقول ابن يعيش: "كما أجروا (يذر) مجرى (يدع) في حذف الواو التي هي فاء؛ لأنها مثلها في المعنى، وإن لم يكـــن فـــي (يـــذر) حـــرف حلقي"[2] .

٣- الاشتراك وما اشتق منه:

يقول الرضي:"المندوب مخصوص بالتفجع عليه، كمـــا أن المنـــادى مخصوص، فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص، وكثيرا ما يحمل العرب بابا علـــى بـــاب آخـــر مـــع اختلافهما لاشتراكهما في أمر عام"[3] .

٤- الاجتماع وما اشتق منه:

يقول الرضي: "والأصل في هذين الاسمين (غدوة وبكرة) محمولـــة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية، كما أن (يذر) محمول على (يدع) في حذف الواو"[4] .

٥- مجرى وما اشتق منها:

يقول ابن يعيش "اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هـــو الجـــاري

---

(١) الجمل في النحو: ٥١ .
(٢) شرح المفصل ١٣/٢ .
(٣) شرح الكافية ١٥٦/١ .
(٤) نفسه:١٨٩/١ .

مجرى الفعل في اللفظ والمعنى..."[1] .

٦- التساوي وما اشتق منه:

يقول ابن مالك : "ولا يدخل الهاء المقرون بالكاف في المثنى والجمع، فلا يقال: هذانك، قال: لأن واحدهما ذاك وذلك، فحمل على ذلك مثناه وجمعه لأنهما فرعاه، وحمل عليها مثنى ذاك وجمعه لتساويهما لفظًا ومعنى "[2] .

٧- التناسب وما اشتق منه:

يقول ابن الشجري: "ومن شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء مع حصول أدنى تناسب بينهما حتى أنهم قد حملوا أشياء على نقائضها "[3] .

٨- القياس وما اشتق منه:

يقول الكفوي : "القياس استعمل في التشبيه أيضًا، وهو تشبيه الشيء بالشيء، ويقال: هذا قياس ذاك، إذا كان بينهما مشابهة"[4] .

تعقيب:

وقد ذكرت هذا الاختصار السابق للتعبيرات الثمانية التي تستعمل للدلالة للحمل على الشبه حتى يتضح ما يضاف من تعليق عليها :

---

(١) شرح المفصل ٦٨/٦ .

(٢) همع الهوامع: ٧٦/١ .

(٣) الأمالي الشجرية٢/١٢٠ .

(٤) الكليات٤/٢٣ .

المتعـــدى.."[1].

٢- المثل وما اشتق منه:

يقول ابن يعيش: "كما أجروا (يذر) مجرى (يدع) في حذف الواو التي هي فاء؛ لأنها مثلها في المعنى، وإن لم يكـــن فـــي (يـــذر) حـــرف حلقي"[2] .

٣- الاشتراك وما اشتق منه:

يقول الرضي:"المندوب مخصوص بالتفجع عليه، كمـــا أن المنـــادى مخصوص، فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص، وكثيرا ما يحمل العرب بابا علـــى بـــاب آخـــر مـــع اختلافهما لاشتراكهما في أمر عام"[3] .

٤- الاجتماع وما اشتق منه:

يقول الرضي: "والأصل في هذين الاسمين (غدوة وبكرة) محمولـــة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية، كما أن (يذر) محمول على (يدع) في حذف الواو"[4] .

٥- مجرى وما اشتق منها:

يقول ابن يعيش "اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هـــو الجـــاري

---

(١) الجمل في النحو: ٥١ .

(٢) شرح المفصل ١٣/٢ .

(٣) شرح الكافية ١٥٦/١ .

(٤) نفسه:١٨٩/١ .

مجرى الفعل في اللفظ والمعنى..."[1] .

٦- التساوي وما اشتق منه:

يقول ابن مالك : "ولا يدخل الهاء المقرون بالكاف في المثنى والجمع، فلا يقال: هذانك، قال: لأن واحدهما ذاك وذلك، فحمل على ذلك مثناه وجمعه لأنهما فرعاه، وحمل عليها مثنى ذاك وجمعه لتساويهما لفظًا ومعنى "[2] .

٧- التناسب وما اشتق منه:

يقول ابن الشجري: "ومن شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء مع حصول أدنى تناسب بينهما حتى أنهم قد حملوا أشياء على نقائضها "[3] .

٨- القياس وما اشتق منه:

يقول الكفوي : "القياس استعمل في التشبيه أيضًا، وهو تشبيه الشيء بالشيء، ويقال: هذا قياس ذاك، إذا كان بينهما مشابهة"[4] .

تعقيب:

وقد ذكرت هذا الاختصار السابق للتعبيرات الثمانية التي تستعمل للدلالة للحمل على الشبه حتى يتضح ما يضاف من تعليق عليها :

---

(١) شرح المفصل ٦٨/٦ .

(٢) همع الهوامع: ٧٦/١ .

(٣) الأمالي الشجرية١٢٠/٢ .

(٤) الكليات٢٣/٤ .

١- **فالتعبير الرابع (الاجتماع وما اشتق منه)** قد جانب الصوابُ الدكتور البجة لما هو واضح في النص المنقول من أن المقصود هو الحمـــل على المعنى، ف- (بكرة) محمولة على(غدوة) لاتحادهما في المعنى أو كما هو النص: "محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية".

٢ - **التعبير السابع (التناسب وما اشتق منه)** ليس هذا من قبيل الحمـــل على الشبه عن طريق التعبير عن الشبه بالتناسب للترادف بينهمـــا، ولكن المقصود هو وجود علاقة وتقارب بين الشيئين يحمل أحدهمـــا على الآخر، أي حمل، لا حمل الشبه خاصة، بدليل قولـــه بعدهـــا مباشرةً : "مع حصول أدنى تناسب بينهما حتى أنهم قد حملوا أشـــياء على نقائضها ".

٣- **ليست** هذه التعبيرات جامعة لكل ما ورد مما يعبر به عن الحمل على الشبه، فقد استخدم النحاة تعبيرات أخرى تضاف إلي ما سبق ومنها:

التنزيل: إذا نزل اللفظ منزلة آخر جاز أخذه حكمه "غاق بكســـر القاف وقد ينون، وهو صوت الغراب، وإذا كان غاق بمنزلة لفظ الغـــراب فيعطى حكمه في الإعراب "[1] ، ومنه "قوله: (من لازم) أي من مصـــدر فعل لازم أصالة أو عرضا كما في : رحمن ورحيم وعليم فإنهـــا لازمـــة بالتنزيل أو النقل إلي فُعل بالضم"[2]، فأفعال هذه الصفات لازمة بـــالتنزيل أو بالنقل.

---

(١) حاشية يس٢/٢٠٢ .

(٢) حاشية الصبان: ٣/٣ .

وعلى كثرة ما ترادفت من تعبيرات للتعبير عن هذه الظاهرة اللغوية، فقد حاول البعض إثبات أن هذه الظاهرة لا أصل لها، يقول الأنباري: "اعلم أن لمنكر القياس أن يقول: "الاعتراض على ما ذكرتموه من القياس من ثلاثة أوجه:

أحدها: لو جاز حمل الشيء على الشيء بحكم الشبه لما كان حمل أحدهما على الأخر بأولى من صاحبه، فإنه ليس حمل الاسم المبنى لشبه الحرف على الحرف في البناء أولى من حمل الحرف لشبه الاسم على الاسم في الإعراب ...

والوجه الثاني: أنه إذا كان القياس حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه، فما من شيء يشبه شيئا من وجه إلا ويفارقه من وجه آخر، فإن كان وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المخالفة يوجب المنع ...

والوجه الثالث: أنهم قالوا : "لو كان هذا القياس جائزا لكان ذلك يؤدى إلي اختلاف الأحكام، ولأن الفرع قد يأخذ شبهًا من أصلين مختلفين، إذ حمل على كل واحد منهما، وجد التناقض في الحكم، وذلك لا يجوز"[1].

ثالثا - وجوه الشبه بين المحمول والمحمول عليه:

يحمل الشيء على الشيء إذا شابهه، والمشابهة لها ثلاث صور، يقول عنها ابن هشام: "وقد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو لفظه أو فيهما"[2]

---

(١) لمع الأدلة: ١٠٠، ١٠١ .

(٢) مغنى اللبيب:٢/٦٧٤ .

١- **فالتعبير الرابع (الاجتماع وما اشتق منه)** قد جانب الصوابُ الدكتور البجة لما هو واضح في النص المنقول من أن المقصود هو الحمل على المعنى، ف- (بكرة) محمولة على(غدوة) لاتحادهما في المعنى أو كما هو النص: "محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية".

٢ - **التعبير السابع (التناسب وما اشتق منه)** ليس هذا من قبيل الحمل على الشبه عن طريق التعبير عن الشبه بالتناسب للترادف بينهما، ولكن المقصود هو وجود علاقة وتقارب بين الشيئين يحمل أحدهما على الآخر، أى حمل، لا حمل الشبه خاصة، بدليل قوله بعدها مباشرةً : "مع حصول أدنى تناسب بينهما حتى أنهم قد حملوا أشياء على نقائضها ".

٣- **ليست** هذه التعبيرات جامعة لكل ما ورد مما يعبر به عن الحمل على الشبه، فقد استخدم النحاة تعبيرات أخرى تضاف إلي ما سبق ومنها:

التنزيل: إذا نزل اللفظ منزلة آخر جاز أخذه حكمه "غاق بكسر القاف وقد ينون، وهو صوت الغراب، وإذا كان غاق بمنزلة لفظ الغراب فيعطى حكمه في الإعراب "[1] ، ومنه "قوله: (من لازم) أي من مصدر فعل لازم أصالة أو عرضا كما في : رحمن ورحيم وعليم فإنها لازمة بالتنزيل أو النقل إلي فُعل بالضم"[2]، فأفعال هذه الصفات لازمة بالتنزيل أو بالنقل.

---

(١) حاشية يس٢/٢٠٢ .

(٢) حاشية الصبان: ٣/٣ .

وعلى كثرة ما ترادفت من تعبيرات للتعبير عن هذه الظاهرة اللغوية، فقد حاول البعض إثبات أن هذه الظاهرة لا أصل لها، يقول الأنباري: "اعلم أن لمنكر القياس أن يقول: "الاعتراض على ما ذكرتموه من القياس من ثلاثة أوجه:

أحدها: لو جاز حمل الشيء على الشيء بحكم الشبه لما كان حمل أحدهما على الأخر بأولى من صاحبه، فإنه ليس حمل الاسم المبنى لشبه الحرف على الحرف في البناء أولى من حمل الحرف لشبه الاسم على الاسم في الإعراب ...

والوجه الثاني: أنه إذا كان القياس حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه، فما من شيء يشبه شيئا من وجه إلا ويفارقه من وجه آخر، فإن كان وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المخالفة يوجب المنع ...

والوجه الثالث: أنهم قالوا : "لو كان هذا القياس جائزا لكان ذلك يؤدى إلي اختلاف الأحكام، ولأن الفرع قد يأخذ شبهاً من أصلين مختلفين، إذ حمل على كل واحد منهما، وجد التناقض في الحكم، وذلك لا يجوز"[1].

ثالثا- وجوه الشبه بين المحمول والمحمول عليه:

يحمل الشيء على الشيء إذا شابهه، والمشابهة لها ثلاث صور، يقول عنها ابن هشام: "وقد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو لفظه أو فيهما"[2]

---

(١) لمع الأدلة: ١٠٠، ١٠١ .

(٢) مغنى اللبيب:٢/٦٧٤ .

بالمفعول، فقالوا كان عبد الله أخاك، كما قالوا : ضرب عبد الله أخاك، فإذا قالوا : كان زيد قائما، فإنما معناه: زيد قام فيما مضى من الزمان، فإن قالوا: أصبح عبد الله منطلقًا، فإنما المعنى: أتى الصباح وعبد الله منطلقًا، فهذا تشبيه لفظي، وكثيراً ما يعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ، وإن لم يكن مثله في المعنى"[١] .

٢ - المحمول على الشبه أضعف من المحمول عليه :

لا يقوى المحمول قوة المحمول عليه "المشبه بالشيء لا يقوى قوة الشيء نفسه" و "قد يشبهون الشيء وليس مثله في جميع أحواله"[٢] و"المشبه بالشيء لا يجرى مجراه في جميع أحكامه"[٣] .

٣ - لا يكون الحمل على الشبه إلا في وجه اعتدته العرب :

يقول ابن جماعة: "قولنا: اعتبرته العرب احتراز من مثل أي الشرطية، فإنها أشبهت الحرف لكن العرب لم تعتبر هذه المشابهة"[٤] .

٤- لا يشترط في الحمل على الشبه وجود العلة:

يحمل الشيء على الشيء لوجود شبه، وإن لم توجد علة "يجوز : الذي يأتيني فمكرم، إذ قصدت بـ- (الذي يأتيني) معينا، لكن (الذي يأتيني) عند قصد التعيين شبيه في اللفظ بـ (الذي يأتيني) عند قصد

---

(١) الأصول ٨٢/١ .

(٢) الكتاب ١٧٨/١ .

(٣) همع الهوامع : ١ /١٥١ .

(٤) شرح الكافية لابن جماعة:٢٣١ .

العموم، ويجوز دخول الفاء على خبره حملاً للشبيه، وإن لم تكن العلة موجودة فيه"[١] .

٥- وجه الشبه قد يكون عامًّا :

يحمل الشيء على الشيء وإن كان الاختلاف بينهما كبيراً ووجه الشبه عاماً، ومنه باب الاختصاص والنداء "أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل " فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته له في معنى الاختصاص"[٢] .

٦ - الشبه الغالب على شيء لا يخرجه عن أصله :

ومن ذلك اختلاف البصريين والكوفيين حول اسمية (أفعل) في التعجب، حيث رأى الكوفيون اسميته، واستدلوا على ذلك بتصحيح عينه، ورد عليهم البصريون ذلك "أما قولهم الدليل على أنه اسم تصحيح عينه في (ما أقومه، وما أبيعه) قلنا: التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير، وذلك بحمله على باب (أفعل) الذي للمفاضلة، فصح كما صح من حيث إنه غلب عليه شبه الأسماء بأن ألزم طريقة واحدة، والشبه الغالب على الشيء لا يخرجه عن أصله، ألا ترى أن الأسماء التي لا تنصرف لما غلب عليها شبه الفعل منعت الجر والتنوين كما منعهما الفعل ولم تخرج بشبهها للفعل عن أن تكون أسماء، فكذلك ههنا"[٣] .

---

(١) شواهد التوضيح:١٨٥ .

(٢) شرح الكافية ١/١٥٦ .

(٣) الإنصاف١/١٤٤ .

الحمل على التقارض :

يناقش البحث تحت هذا العنوان مفهوم الحمل على التقارض، وصوره :

أولا ـ مفهومه :

التقارض لغة : المبادلة "يقال إن فلانا وفلانا يتقارضان الثناء إذا أثنى كل واحد منهما على صاحبه، وكأن معنى هذا أن كل واحد منهما أقرض صاحبه ثناء كقرض المال"(١).

والتقارض اصطلاحا : تبادل الأحكام، "معنى التقارض أن كل واحد منهما (أي اللفظين) يستعير من الآخر حكما هو أخص به"(٢) .

ويعنون به "التبادل ووضع أمرين كل منهما مكان الآخر، وقد أطلق على تبادل الألفاظ في الأحكام"(٣) .

يقول ابن هشام : "ومن ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام"(٤) .

ويقول ابن جني : "فلما رأى سيبويه العرب إذا شبهت شيئا بشيء وحملته على حكمه عادت أيضا فحملت الآخر على حكم صاحبه تتميما لهما وتثبيتا لمعنى الشبه بينهما، حكم أيضا بجر الوجه من قوله : (هذا

---

(١) معجم مقاييس اللغة مادة (ق.ر.ض).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٨٨/٢ .

(٣) معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ١٨٥ .

(٤) المغني : ٦٩٧/٢.

الحسن الوجه) أن يكون محمولا على جر الرجل في قولهم (هذا الضارب الرجل) كما أجازوا أيضا النصب في قولهم : (هذا الحسن الوجه) حملا منهم على (هذا الضارب الرجل)[١] .

وقد ذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى أن التقارض لم يتعرض له قديما إلا قليل من علماء العربية "التقارض كمصطلح لغوي لم يستعمله من علماء اللغة العرب القدماء إلا القليل منهم مثل الزمخشري"[٢] .

وهذا الرأي لا يعده البحث صوابا فقد تعرض لهذه الظاهرة بمصطلحاتها عدد كبير من أئمة العربية .

فقد تعرض له ابن جني وسبق نقل النص الدال على ذلك[٣] .

وتعرض له الزمخشري "واعلم أن (إلا) و (غير) يتقارضان ما لكل واحد منهما[٤] .

وتعرض له ابن يعيش في (شرح المفصل) وعرفه : "معنى التقارض أن كل واحد منهما (أي اللفظين) يستعير من الآخر حكما هو أخص به"[٥] .

وتعرض له ابن هشام في المغني، وقال عنه : "ومن ملح كلامهم

---

(١) الخصائص : ٣٠٨/١ .
(٢) التقارض والاقتراض : ١٣ .
(٣) انظر : الخصائص :٣٠٨/١ .
(٤) شرح المفصل لابن يعيش : ٨٨/٢ .
(٥) نفسه : ٨٨/٢.

تقارض اللفظين في الأحكام"[١]، ثم ذكر صور التقارض وقال : "ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة"[٢] .

وتعرض له السيوطي وأفرد له فصلا بعنوان : (تقارض اللفظين) في كتابه (الأشباه والنظائر) .

فإذا كانت الظاهرة – بمصطلحاتها – قد تعرض لها ابن جني والزمخشري وابن يعيش وابن هشام والسيوطي؛ فكيف يجوز لباحث أن يحكم عليها بأن"التقارض كمصطلح لغوي لم يستعمله من علماء اللغة العرب القدماء إلا القليل منهم مثل الزمخشري"[٣] .

واللافت للنظر أن الباحث نفسه قد ذكر هذه الأسماء التي تعرضت لهذه الظاهرة بمصطلحاتها، ونقل بعض النصوص عنهم[٤] .

ولكن يبدو أن الباحث لم يشأ أن يطيل الوقفة مع ما كتب في المراجع اللغوية القديمة، ولا أدل على ذلك من أنه نسب لباحث معاصر[٥] تفصيل شواهد التقارض في النحو العربي، وما ذكره الباحث إن هو إلا اجترار لما ورد عند ابن هشام مع مخالفته – فحسب – في ترتيب هذه

---

(١) المغني : ٦٩٧/٢.

(٢) نفسه : ٦٩٧/٢.

(٣) التقارض والاقتراض : ١٣ .

(٤) نفسه : ١٣، ١٧.

(٥) عبد الله أحمد جاد الكريم صاحب بحث : ظاهرة التقارض في الدرس النحوي، ط١، مكتبة الآداب، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م .

الشواهد، وزاد ثلاث صور هي من مستتبعات قول ابن هشـــام، أو ممـا ذكره ابن هشام في موضع آخر، أو مما ورد في بحوث أخرى ولم يشأ أن يشير إليها . وسيوضح البحث هذا .

ثانيا- صور العمل على التقارض :

التقارض مما تعددت صوره، ولكثرتها اختلف فيها، يقول صاحب (التقارض والاقتراض في اللغة) :"وقد فصل أحد الباحثين شواهد التقارض في النحو العربي على النحو التالي :

- التقارض بين بعض حروف الجر .
- التقارض بين (إلا) و (غير).
- التقارض بين (إن) الشرطية و (لو) الشرطية.
- التقارض بين (إذا)الشرطية و (متى)الشرطية.
- التقارض بين (لن) و (لم) .
- التقارض بين (أن) المصدرية و (ما)المصدرية.
- التقارض بين (أن) المصدرية و (الذي).
- التقارض بين (ليس) و (ما) النافية .
- التقارض بين (ليس) و (لا)النافية .
- التقارض بين (عسى) و (لعل) .
- التقارض بين (أفعل) التعجب و (أفعل) التفضيل .

- التقارض بين (اسم الفاعل) و (الصفة المشبهة) .
- التقارض بين (إنّ) و (ما) .
- التقارض بين (الفاعل) و (المفعول)"[١] .

وسيذكر البحث صور التقارض عند ابن هشام، ليتضح منهـــا أن الباحث ما زاد على ما ورد عند ابن هشام في (مغني اللبيب) إلا ما ســبق ذكره .

صور الحمل على التقارض عند ابن هشام :

ذكر ابن هشام عدة حالات للحمل على التقارض يمكن أن يعدهـــا البحث ممثلة لحالة واحدة، هي : الحمـــل علـــى التقـــارض فـــي الحكـــم الإعرابي. وهذا ذكرها كما ورد عند ابن هشام[٢] .

١- إعطاء (غير) حكم (إلا) في الاستثناء، وإعطاء(إلا) حكم (غير) فـــي الوصف بها .

٢- إعطاء (أن) المصدرية حكم (ما) المصدرية في الإهمال، وإعمال (ما) حملا على (أن) .

٣- إعطاء (إن) الشرطية حكم (لو) في الإهمال، وإعطاء(لو) حكم(إن) في الجزم .

٤- إعطاء (إذ) حكم (متى) في الجزم، وإهمال(متى) حكما لها بحكم(إذ) .

---

(١) التقارض والاقتراض: ١٨.

(٢) المغني : ٢/٦٩٧.

٥- إعطاء (لم) حكم (لن) في النصب، وإعطاء(لن) حكم (لم) في الجزم.

٦- إعطاء (ما) النافية حكم (ليس) في الإعمال، وهي لغة أهل الحجـــاز، إعطاء (ليس) حكم (ما) في الإهمال عند انتقاض النفي بـــ (إلا).

٧- إعطاء (عسى) حكم (لعل) في العمل، وإعطاء(لعل) حكم (عسى) فـــي اقتران خبرها بـــ (أن) .

٨- إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس .

٩- إعطاء (الحسن الوجه) حكم (الضارب الرجل) في النصب ، وإعطـــاء (الضارب الرجل) حكم (الحسن الوجه) في الجر .

١٠- إعطاء (أفعل) في التعجب حكم (أفعل) التفضيل في جواز التصغير، و (أفعل) التفضيل حكم (افعل) في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر .

١١- التقارض بين حروف الجر .

ومن هذه الصور يتضح أنه ليس لصاحب بحث (ظاهرة التقارض في الدرس النحوي) مما زاده عما ورد في (مغني اللبيب) لابن هشـــام إلا ثلاث صور، هي على الترتيب :

١- التقارض بين (أن) المصدرية و (الذي) .

٢- التقارض بين (ليس) و (لا) النافية .

٣- التقارض بين (إنّ) و (ما) .

وحمل (الذي) المصدرية تقارضا قال عنه ابن هشام - نفســـه - فيما ينقله السيوطي : "فأما وقوع (الذي) مصدرية فقال به يونس والفـــراء

والفارسي، وارتضاه ابن خروف وابن مالك وغيرهم"[١] .

وحمل (أن) المصدرية تقارضا على (الذي) يقول عنه ابن هشام – نفسه – فيما ينقله السيوطي : "وتقع (أن) بمعني (الذي) كقولهم : (زيد أفضل من أن يكذب)، أي من الذي يكذب"[٢] .

وقد ذكر صاحب (ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية) هذه الصورة[٣] .

وذكر صورتي أخريين لم يشر إليهما صاحب (ظاهرة التقارض في الدرس النحوي)، ونشير إليها هنا لتعم الفائدة، وهما :

١- تقارض (كاد وعسى) [٤] .

٢- تقارض اسم الفاعل والفعل المضارع[٥] .

الحمل على التقاص :

يدرس البحث تحت هذا العنوان مفهوم الحمل على التقاص، وصوره :

أولا ـ مفهومه :

التقاص لغة : التأثر المتبادل "تقاص كل واحد منهم صاحبه في

---

(١) الأشباه والنظائر: ١/١٧٥.

(٢) نفسه: ١/١٣٧.

(٣) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية : ٤٩٦ ، ٤٩٧.

(٤) السابق: ٤٩٥.

(٥) السابق: ٤٩٧.

الحساب وغيره، مأخوذة من مقاصة ولي المقتول القاتل"[١].

والتقارض اصطلاحا : أن تأخذ كلمة حكما من أخرى أخذت مثله منها تلك الكلمة الأخرى"[٢].

يقول ابن جني : "هذه عادة مألوفة وسنة مسلوكة : إذا أعطوا شيئا من شيء حكما قابلوا ذلك بأن يعطوا منه حكما من أحكام صاحبه، عمارة لبينهما وتتميما للشبه الجامع لهما، وعليه باب ما لا ينصرف، ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه"[٣].

ثانيا ـ صور الحمل على التقاص :

للحمل على التقاص صورتان هما :

الحمل على التقاص في بنية الكلمة، الحمل على التقاص في حالات الإعراب .

١- الحمل على التقاص في بنية الكلمة :

من الأمثلة التي تتضح فيها ظاهرة التقاص قلب الواو همزة وقلب الهمزة واوا تقاصا :

أ- حالات قلب الواو همزة :

تقلب الواو همزة في مواضع، هي :

---

(١) أساس البلاغة : مادة (ق ص ص).

(٢) ظاهرة التقاص في النحو العربي: ٦٤ .

(٣) الخصائص : ٦٣/١ .

- إذا تطرفت إثر ألف زائدة، مثل : سماء.
- إذا وقعت عينا لاسم فاعل من فعل ثلاثي أعلت فيه، مثل : قـــائل من : قول .
- إذا وقعت بعد ألف فعائل وكانت في المفرد مـــدا زائـــدا، مثـــل : عجائز.
- إذا اجتمعت واوان في أول الكلمة والثانية منهما متحركة، مثـــل : أواقٍ .
- إذا اجتمعت واوان في أول الكلمة والثانية منهما ســـاكنة، مثـــل : أولى.

ب- حالات قلب الهمزة واوا :

تقلب الهمزة واوا في موضعين ، هما :

- إذا كانت مضمومة ضما لازما غير مشددة، كوجوه مـــن أجـــوه، جمع وجه .
- إذا كانت مكسورة في أول الكلمة، كوشاح من إشاح .

٢- الحمل على التقاص في حالات الإعراب :

يقع التقاص في حالات الإعراب فيقاص الجر النصب، فـــالممنوع من الصرف جر بالفتحة لأنه أشبه الفعل في علتين أو في علة واحدة تقوم مقام العلتين، كما حمل النصب على الجر في جمع المؤنث السالم وكذلـــك جمع المذكر السالم، والتثنية .

وحمل النصب على الجر دون الرفع لما بينهما من صور التشابه، فكل منهما فضلة، وكل منهما مفتقر إلى العامل اللفظي، ولقرب الفتحة من الكسرة "فأما موافقة الجر النصب هنا فهو كموافقة الجر النصب في التثنية والجمع الذي على حدها، فلو جاز أن يكون الاسم غير المنصرف مبنيا في هذه الحالة لكانت التثنية والجمع كذلك أيضا، فليس هذا الاتفـــاق للبنـــاء، وإنما هو لاجتماع النصب والجر في كونهما فضلتين وكائنتين بعد اشتغال الجملة المتضمنة للفعل أو معنى الفعل بجزأيها اللذين هما الحدث والمحدث عنه"[1] .

---

(١) المسائل العسكريات : ١٣٦ .

النتائج

خرج هذا البحث بعدة نتائج، هي :

١- قد اعتمد البصريون والكوفيون - جميعا - الحمل بصورة علة نحوية .

٢- الحمل النحوي وسيلة من وسائل التأويل اللغوي، به يفسر الخروج عن الشائع المطرد من نصوص العربية؛ لتطرد القواعد، وتسلم المقاييس .

٣- راعى النحاة في الحمل جانبي المعنى : الوظيفي، والاستعمال غير أن جل المسائل من الجانب الأول .

٤- أثبت البحث جواز اجتماع حملين .

٥- حدد البحث الأسباب التي دعت العربي - ابن اللغة - إلى الحمل، وتلك التي دعت النحاة واللغويين إليه .

٦- خالف البحث النحاة في بعض مسائل الحمل .

***

المصادر والمراجع

- الإتباع، أبو الطيب اللغوي، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٩٨٨م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي: تحقيق د. محمد أحمد النماس: مكتبة الخانجي، ١٩٨٧م .
- أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، ١٩٨٢م .
- الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥م. وأيضا طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .
- أصول التفكير النحوي: د.على أبو المكارم: منشورات الجامعة الليبية (كلية التربية) ١٩٧٣م .
- الأصول في النحو: لأبى بكر محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي: تحقيق د. عبد الحسين الفتلي: ط٣ : ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- إعراب القرآن: لأبى جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازى زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية: الطبعة الثانية، ١٩٨٥م .
- الإغراب في جدل الإعراب: لأبى البركات الأنباري، تحقيق : أ. سعيد الأفغاني، دمشق، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ .
- الاقتراح : جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطي: ٨٤٩ – ٩١١ ، قدم له وضبطه وصححه وشرحه وعلق على حواشيه

وفهرسه د. أحمد سليم الحمصى، د. أحمد محمد قاسم، ط١ سنة ١٩٨٨م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبى البركات الأنبارى: المكتبة العصرية صيدا: بيروت: " ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
- بصائر ذوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز: للفيروزابادي، تحقيق الأستاذ عبد الحليم الطحاوي: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية: ١٩٩٢م .
- تاريخ النحو: المدخل والنشأة والتأسيس: عصام نور الدين: دار الفكر اللبناني: الطبعة الأولى ١٩٩٥م .
- التبصرة والتذكرة لابن إسحق الصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى، الرياض، أم القرى، ١٩٨٢م .
- التفسير الكبير، للإمام فخر الدين الرازي، ط٣، بيروت، دار إحياء التراث العربي .
- التقارض، عبد الله جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة .
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن القاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة والأستاذ: محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .
- حاشية يس على شرح التصريح: للشيخ يس العليمى : مطبعة الحلبي، القاهرة .
- الحمل على الجوار في القرآن الكريم: د.عبد الفتاح الحموز،

الرياض، مكتبة الرشيد، ١٩٨٥م.

- الحمل على المعنى عند النحاة العرب: د. محمد يوسف حبلص، حولية كلية دار العلوم، العدد: ١٥، سنة ١٩٩٢م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي: المطبعة الأميرية القاهرة .
- الخصائص لابن جنى، تحقيق الأستاذ محمد على النجار: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣ سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م . وكذلك طبعة٢: دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان .
- دراسات لأسلوب القرآن: د. محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث.
- شرح شذور الذهب: للإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد عبد بن الله ابن هشام الأنصارى المصري: توزيع دار الأنصار: الطبعة الخامسة عشرة : ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .
- شرح الكافية لابن جماعة، تحقيق محمد عبد النبي، ١٩٨٧م .
- شرح الكافية: الرضي : دار الكتب العلمية: بيروت/لبنان، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
- شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن على بن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة .
- ظاهرة التقارض في الدرس النحوي: د. عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م .

- ظاهرة التقاص في النحو العربي: د.دردير أبو السعود، مجلة الجامعة الإسلامية، ع ٦٣ ٦٤ ، ٦٥ ، ١٤٠٤هـ .
- ظاهرة الحمل على الجوار بين التأييد والاعتراض: د.محمد أحمد عبد الرحمن الطيب، بحث ترقية، كلية الآداب، جامعة أسيوط، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .
- الفوائد الضيائية، نور الدين الجامي، تحقيق د.أسامة الرفاعي، بغداد، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٣م .
- الكتاب: سيبويه، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٩٨٨م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : جار الله الزمخشري، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه عبد الرازق المهدي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولي ١٤١٧هـ/١٩٩٧م .
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبى البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه د. عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط٢ ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .
- لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، ابن منظور، دار المعارف .
- المحتسب لابن جني، تحقيق الأستاذ على النجدي ناصف والدكتور

عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية: ١٩٩٤م .

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى،على محمد البجاوي،محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر .
- مع القرآن الكريم في دراسة مستلهمة: على النجدي ناصف: دار المعارف، ١٩٤٨م .
- معاني القرآن: لأبى الحسن الأخفش، تحقيق فائز فارس: المطبعة العصرية: الكويت ١٤٠٠هـ/١٩٩٧م .
- معاني القرآن: لأبى إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج المتوفى ٣١١هـ، شرح وتعليق عبد الجليل شلبي، خرج أحاديثه الأستاذ على جمال الدين محمد، دار الحديث، ط٢ ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .
- معاني القرآن للفراء، تحقيق محمد على النجار وأحمد يوسف نجاتي: طبعة دار السرور بدون تاريخ .
- من قضايا اللغة والنحو: على النجدي ناصف: مكتبة نهضة مصر ١٩٥٧م .
- همع الهوامع على جمع الجوامع في علم العربية: جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطي المتوفى ٩١١هـ، عنى بتصحيحه السيد بدر الدين النعساني، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى القاهرة: ١٣٢٧هـ .

بيان برسائل الماجستير والدكتوراه الممنوحة خلال الفترة من ٧/١ إلى ٢٠٠٤/٩/٣٠

الاسم	الموضوع	الدرجة	القسم	تاريخ المنح
أشرف مصطفى تغيان	دراسة تحليلية لبعض المتغيرات النفسية وعلاقتها بالدافع للإنجاز لدى الرياضيين	ماجستير	علم نفس	٢٠٠٤/٧/٢٧
رباب فاروق جبر	احليل حاسوبى لقصة أليس ووكر اللون الأرجوانى	ماجستير	لغة إنجليزية	٢٠٠٤/٧/٢٧
مريم صموئيل إسكندر	أنجيلا كارتر : الأطفال الحكماء–تناسق الاختلاف : تحليل لغوى)	ماجستير	لغة إنجليزية	٢٠٠٤/٧/٢٧
حسام صدقى أحمد	التشخيص الفارقى بين الأوتيزم – الشكل الدفاعى – التخلف العقلى – دراسة إكلينيكية	دكتوراه	علم نفس	٢٠٠٤/٨/٢٥

بيان برسائل الماجستير والدكتوراه الممنوحة خلال الفترة من ٧/١ إلى ٢٠٠٤/٩/٣٠

الاسم	الموضوع	الدرجة	القسم	تاريخ المنح
محمود عيد مصطفى	كفاءة بعض أساليب العلاج المعرفى السلوكى فى مقابل العلاج الدوائى الطبى فى تخفيض أعراض الاكتئاب	دكتوراه	علم نفس	٢٠٠٤/٨/٢٥
هانى سعيد حسين	وجهة الضبط وعلاقتها بالميل لسلوك المخاطر لدى عينة من المكفوفين والمبصرين – دراسة نفسية مقارنة	ماجستير	علم نفس	٢٠٠٤/٨/٢٥
دلال إسماعيل محمد	مسرح الجامعيين فى مصر –دراسة موضوعاتية	دكتوراه	لغة عربية	٢٠٠٤/٩/٢٨
على سليمان محمد نصر	القضاء فى المغرب والأندلس خلال عصرى المرابطين والموحدين ٤٤٥-٦٧٦هـ/١٠٥٣-١٢٦٨م	دكتوراه	تاريخ	٢٠٠٤/٩/٢٨

بيان برسائل الماجستير والدكتوراه الممنوحة خلال الفترة من ٧/١ إلى ٢٠٠٤/٩/٣٠

الاسم	الموضوع	الدرجة	القسم	تاريخ المنح
سحر عبدالعزيز محمود	انعكاس تباين مكونات العاملية لأعراض الفصام على أداء الفصاميين على اختبارات نيروسيكولوجية كمحك تشخيصى فارقى	دكتوراه	علم نفس	٢٠٠٤/٩/٢٨
ناهد أبو النجا إسماعيل	اضطرابات النوم وعلاقتها بالقلق والاكتئاب والمشاعر الوجدانية لدى عينة من المراهقين	ماجستير	علم نفس	٢٠٠٤/٩/٢٨
نادية شعبان عطية	المماليك فى السياسة المصرية من ١٧٩٨ إلى ١٨١١	ماجستير	تاريخ	٢٠٠٤/٩/٢٨
حسين محمد أحمد الجرادى	المصطلح اللسانى فى المعاجم الأدبية والنقد خلال النصف الثانى من القرن العشرين	ماجستير	لغة عربية	٢٠٠٤/٩/٢٨

بيان برسائل الماجستير والدكتوراه الممنوحة خلال الفترة من ٧/١ إلى ٢٠٠٤/٩/٣٠

الاسم	الموضوع	الدرجة	القسم	تاريخ المنح
غادة طوسون زكى	الصراع الدرامى بين مسرحى ميخائيل رومان وتنسى وليامز – دراسة مقارنة	ماجستير	لغة عربية	٢٠٠٤/٩/٢٨
رحاب سراج الدين محمد	الاحتياجات الإعلامية للمراهقين من برامج التليفزيون – دراسة ميدانية على عينة من المراهقين فى ريف وحضر محافظة المنيا	ماجستير	إعلام	٢٠٠٤/٩/٢٨
رحاب محمد أنور	دور الصحف والتليفزيون فى إمداد الشباب بالمعلومات عن بعض الأحداث والقضايا السياسية – دراسة ميدانية على عينة من شباب محافظة المنيا	ماجستير	إعلام	٢٠٠٤/٩/٢٨
سلوى أحمد أبو العلا	دور الحاسب الآلى فى الإبداع الإخراجي في الصحف المصرية	ماجستير	إعلام	٢٠٠٤/٩/٢٨